A

الأمم المتحدة

الجمعية العامة

PROVISIONAL

A/44/PV.56
28 November 1989

ARABIC

الدورة الرابعة والاربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة السادسة والخمسين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الاربعاء ، ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ ، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس :	السيد غاربا	(نيجيريا)
شم :	السيد لوهيا (نائب الرئيس)	(بابوا غينيا الجديدة)

- تعزيز السلم والأمن الدوليين والتعاون الدولي في جميع جوانبه وفقا لميثاق الامم المتحدة : مشروع قرار [١٥٨]

- الحالة في كمبوتشيا [٣١]
(أ) تقرير الأمين العام (A/44/670)
(ب) مشروع قرار (A/44/L.23)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي ارسالها موقّعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

89-64421/A ٣٤٠٦ب(٨٩)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٠

البند ١٥٨ من جدول الاعمال

تعزيز السلم والامن الدوليين والتعاون الدولي في جميع جوانبه وفقا لميثاق الامم المتحدة : مشروع قرار A/44/L.38

الرئيس : (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أمام الجمعية العامة مشروع قرار صدر بوصفه الوثيقة A/44/L.38 المعنونة "تعزيز السلم والامن الدوليين والتعاون الدولي في جميع جوانبه وفقا لميثاق الامم المتحدة" .

وقبل أن نمضي الى البت في مشروع القرار ، أود أن أبين أنه قدم اقتراح في أعقاب المشاورات بعدم اجراء مناقشة بشأن هذا البند في الجمعية العامة بغية اتاحة أوسع تأييد ممكن لمشروع القرار . واذا لم أسمع أي اعتراض ، سأعتبر أن الجمعية العامة توافق على عدم مناقشة البند قيد النظر .

تقرر ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تبت الآن الجمعية العامة في مشروع القرار A/44/L.38 . هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اعتماد مشروع القرار ؟

اعتمد مشروع القرار A/44/L.38 (القرار ٤٤/٣١) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة الآن للممثلين الذين يرغبون في تعليل التصويت على القرار الذي اتخذ توا . هل لي أن أذكّر الوفود بأن بيانات تعليل التصويت تقتصر ، وفقا لمقرر الجمعية العامة ٣٤/٤٠١ ، على ١٠ دقائق وينبغي أن يدلي بها المندوبون من مقاعدهم ؟

السيد كاغامي (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : انضم وفدي الى توافق الآراء على مشروع القرار A/44/L.38 كتعبير عن تصميمه الراسخ على مواصلة العمل من أجل تعزيز السلم والامن الدوليين ، والتعاون الدولي ، والتعاون التام من أجل تحسين كفاءة وفاعلية الامم المتحدة . وعلاوة على ذلك ، يرحب وفد بلادي بحماس

بروح التعاون التي تجلت في المذكرة التفسيرية المشتركة التي أصدرها مؤخرا الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة اللذان قدما مشروع القرار . إن هذه المناسبة مناسبة تاريخية بحق ، ونحن نشيد بقرار البلدين بشأن محاولة التغلب على خلافاتهما والعمل البنّاء من أجل تحقيق هدفنا المشترك .

واذ قلت ذلك ، يود وفد بلادي أن يسجل في المحضر الملاحظتين التاليتين على القرار .

أولا ، إن بعض الصيغ في القرار ما زالت مبهمة وخصوصا عبارة "نهج متعددة الوجوه" الواردة في الفقرة الثالثة من المنطوق ، وتحتاج هذه العبارة الى المزيد من التوضيح . كما أن كلمة "نظام" في الفقرة نفسها ليست مستمدة من الميثاق ، وقد تكون عرضة لتفسير تعسفي . وإننا نعتقد أن أيا من هذه الكلمات أو أي جزء من القرار يجب ألاّ يفسر بأنه يبرر التسييس غير المبرر لقضايا الامم المتحدة باسم السلم والامن . ونحن نرى أن كل بند - سواء كان سياسيا أو اقتصاديا أو اجتماعيا ، له محفل ملائم لبحثه في الامم المتحدة ، وينبغي أن يبحث في ذلك المحفل بطريقة سليمة .

ثانيا ، إن وفدي يؤيد تعزيز فعالية دور وعمل الامم المتحدة في ميدان السلم والامن الدوليين . ونحن نفهم أن هذا الموضوع بعينه قد أنيط باللجنة الخاصة المعنية بميثاق الامم المتحدة وبتعزيز دور المنظمة ، حيث بحث باستفاضة . ولذلك فإن وفد بلادي يرى أنه كان ينبغي الاشارة الى أعمال تلك اللجنة والحكمة التي ينبغي أن تستمد من أعمالها .

السيد الينكار (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن البرازيل قد انضمت الى توافق الآراء تأييدا للقرار الذي اتخذ على التو . ونحن ندرك ونقدر أهمية القضايا التي يعالجها المشروع . ولسوء الحظ ، فإن ضيق الوقت جعل من المتعذر على الوفود أن تعرب بصورة كاملة عن وجهة نظرها في النص ناهيك عن ادراج قلقها فيه .

ونحن نرى أن القرار الذي اتخذ توا يفتقد الى التوازن الملائم بين ديباجته ومنطوقه . ومع أن هدفه ، وفقا للفقرة الأولى من الديباجة ، هو المزيد من التعزيز لدور وفعالية الأمم المتحدة في حل المشاكل ذات الطابع السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي أو الإنساني ، فإن الفقرة ٣ من منطوقه تشير على وجه الحصر الى الجمعية العامة والى مجلس الأمن بوصفهما الاطار المناسب لتنفيذ المبادئ المكرسة في الميثاق . وليس هناك ما يبرر بوجه خاص ، بالنظر الى نطاق الفقرة الأولى من الديباجة ، عدم الاشارة في المنطوق الى المجلس الاقتصادي والاقتصادي صاحب الاختصاص في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليمية والصحية الدولية والأمور الأخرى ذات الصلة ، وفقا لما نصت عليه المادة ٦٣ من الميثاق .

وفي هذا الضوء ، أود أن أذكر أن انضمامنا الى توافق الآراء على القرار ينبغي ألّا يفسر بأنه قبول لأي تعديل في اختصاص الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة كما جاء في المواد ذات الصلة من الميثاق .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : وهكذا نكون قد انتهينا من النظر في البند ١٥٨ من جدول الأعمال .

البند ٣١ من جدول الأعمال

الحالة في كمبوتشيا :

(أ) تقرير الأمين العام (A/44/670)

(ب) مشروع قرار (A/44/L.23)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن اقترح أن تغلق قائمة المتكلمين بشأن هذا البند في الساعة ١٦/٠٠ من عصر هذا اليوم . هل لي أن أعتبر أنه لا يوجد اعتراض على اقتراحي ؟

تقرر ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة الآن للمتكلم الأول في مناقشة هذا البند ، سعادة السيدة ابسا كلود ديالو ، ممثلة السنغال ، التي ستتكلم أيضا بصفتها رئيسة اللجنة المخصصة للمؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا .

السيدة ديالو (رئيسة اللجنة المخصصة للمؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : إن وفد السنغال أصبح الآن يحظى بالشرف التقليدي الخاص بافتتاح مناقشات الجمعية العامة بشأن البند ٣١ المدرج في جدول أعمالها والمعنون "الحالة في كمبوتشيا" .

ويود السنغال مرة أخرى أن ينتهز هذه الفرصة لكي يشاطر مع الجمعية الآراء التي استلهمها من التطورات العديدة التي حدثت بشأن هذه القضية على مدى الشهور الاثني عشر الماضية . وبذلك ، يحدونا نفس العزم الذي كان لنا منذ ١٩٧٩ ، على المساهمة في التوصل الى تسوية سياسية شاملة لمسألة كمبوتشيا . وتمسكا منا بمبادئ ميثاق الامم المتحدة وخصوصا سيادة وسلامة أراضي الدول ، وحق تقرير المصير ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى - فإن السنغال رأى دائما أن غزو القوات الأجنبية لكمبوتشيا لا يمثل فحسب السبب الأساسي لمأساة هذا الشعب الشقيق منذ ما يزيد عن عقد ، بل إنه يمثل أيضا تهديدا خطيرا للسلم في منطقة جنوب شرقي آسيا دون الاقليمية . ولو سلمنا بهذا الوضع وقبلناه فإنه سيمثل سابقة خطيرة للدول الصغيرة ، وبالتالي ، لاستقرار العلاقات الدولية .

(السيدة ديالو ، رئيسة اللجنة المخصصة للمؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا)

إن شواغل بلدي يشاطره فيها المجتمع الدولي - وخاصة الامم المتحدة ؛ التي ما برحت طوال عشرة أعوام تطالب بايجاد تسوية سلمية لمسألة كمبوتشيا على أساس الانسحاب الكامل للقوات الاجنبية تحت رقابة واشراف آلية دولية فعالة ، وبممارسة الشعب الكمبوتشي لحقه في تقرير المصير عن طريق انتخابات حرة ، ومصالحة جميع قطاعات البلد وكفالة كمبوتشيا المستقلة بمركز غير منحاز ومحايد . والسنغال ، شانها في ذلك شأن أغلبية أعضاء المنظمة ، لا تزال تعتقد أن تشكيل حكومة رباعية تحت قيادة الامير نوردوم سيهانوك سيجعل من الممكن تحقيق هذا الهدف . وبالمثل ، ينبغي أن تتضمن التسوية الشاملة هذه القضية الاساسية ، قضية حماية حقوق الإنسان .

إن المبادرات الاقليمية والدولية التي اتخذت هذا العام بشأن المسألة الكمبوتشية تعطينا سببا وجيها للأمل على الرغم من الافتقار الى النتائج الملموسة . وفي هذا الصدد تشيد السنغال بالحكومة الفرنسية على الجهود التي بذلتها والتي أدت الى عقد المؤتمر الدولي المعني بكمبوديا في باريس في آب/أغسطس ١٩٨٩ . لقد كان هذا المؤتمر مرحلة هامة في عملية السلام بالنظر الى أهميته السياسية ومكانة المشاركين فيه . ولأن مؤتمر باريس ساعدنا على تحديد عناصر التسوية السياسية الشاملة بمزيد من الدقة فإنه سيكون اسهاما قيما في الجهود التي ستبذل بغية إعادة إقرار السلم في كمبوديا .

ولهذه الاسباب مجتمعة ، يناشد بلدي الرئيسين المناوبين لمؤتمر باريس ، وزيري الشؤون الخارجية في فرنسا واندونيسيا ، أن يواصلا ، بل ويكثفا ، مشاوراتهما بغية عقد المؤتمر من جديد في أبكر وقت ممكن .

كما تشيد السنغال بسمو الامير نورودوم سيهانوك لمشاركته البناءة في مؤتمر باريس والتفتح الذهني الذي أبداه وهو يترأس المقاومة الوطنية الكمبودية . ومن دواعي الاسف أن هذه الارادة السياسية لم تلق إلّا المقاومة من الجانب الآخر بشأن بعض النقاط الاساسية ، مثل إنشاء آلية رقابة دولية للتحقق من انسحاب القوات الاجنبية من كمبوديا . وفي حالة عدم وجود هذه الآلية وكذلك التسوية السياسية الشاملة ، فإن

(السيدة ديالو ، رئيسة اللجنة المخصصة للمؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا)

إعلان فييت نام سحب قواتها في ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ ، لم يف لسوء الحظ بكامل توقعاتنا .

وفي هذا الصدد تؤيد السنغال الرأي التالي الذي عبر عنه الأمين العام في تقريره :

"ومن المتفق عليه بشكل عام أن الانسحاب الكامل للقوات الأجنبية من كمبوتشيا ، الذي تتحقق منه آلية مراقبة دولية فعالة ، إنما يشكل عنصرا هاما من عناصر تحقيق تسوية سياسية شاملة" . (A/44/670 ، الفقرة ٣٩)

غير أن عدم تحقيق التسوية السياسية ينبغي أن لا يؤدي الى مزيد من المعاناة بالنسبة للشعب الكمبودي . ولهذا فإن بلدي يشعر بالقلق بصفة خاصة ازاء تكثيف الأعمال العدائية في كمبوديا أثناء الأسابيع القليلة الماضية . ويبدو أن الجميع متفقون على أنه ما من حل عسكري للمشكلة الكمبوتشية . ولهذا فعلى المجتمع الدولي واجب ملزم بألا يدخر جهدا لتخفيف معاناة الشعب الكمبودي الى أن يتم تحقيق التسوية السياسية .

وستواصل السنغال بدورها تقديم المساعدة في هذه الجهود ، وخاصة عن طريق اللجنة المخصصة للمؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا ، التي أتشرف برئاستها .

لقد أحاط وفدي علما مع الاهتمام بتقرير الأمين العام (A/44/670) عن الحالة في كمبوتشيا . وأهمية الأنشطة الموصوفة في تلك الوثيقة تظهر - إن كانت هناك حاجة الى ذلك - التفاني والكفاءة اللذين يضطلع بهما الأمين العام بالمهمة الحساسة التي عهدت بها اليه الجمعية العامة في قرارها ١٩/٤٣ المؤرخ في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ . والاتصالات العديدة التي أجراها بنفسه أو التي أجراها ممثله الخاص ، السيد رفيع الدين أحمد ، والتي اتسمت بالحذر ولكن بالفعالية ؛ ازالت بعض حواجز سوء الفهم والريبة بين الأطراف المعنية . ولقد كانت مساهمة الأمين العام في مؤتمر باريس مساهمة بارزة بشكل خاص . وفي هذا الصدد أشدد على ارسال بعثة استقصائية الى كمبوديا ، بناء على اقتراحه ، لتقييم الموارد البشرية والسوقية والمالية اللازمة

لإنشاء آلية رقابة دولية فعالة . إن الظروف التي أنشئت هذه البعثة في ظلها والعمل الذي تمكنت من القيام به في وقت قصير للغاية يبرزان بشكل أكيد ثراء خبرة الأمم المتحدة وقدراتها التي ليس هناك ما يماثلها في هذا المجال .

وأخيرا ، لا يزال من الضرورة المطلقة استمرار الأمم المتحدة في تقديم المساعدة الإنسانية الى الشعب الكمبودي . ويتعين علينا جميعا أن ندعم جهود الأمين العام في هذا المجال .

لقد أجرت اللجنة المخصصة للمؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا في هذا العام مشاورات مع بعض الحكومات المعنية ، وفقا للولاية التي عهد بها اليها المؤتمر الدولي . وكان الغرض من هذه المشاورات التأكيد على استمرار القلق الذي يساور المجتمع الدولي ازاء الحالة في كمبوتشيا والحصول على أكبر قدر ممكن من التأييد للجهود الرامية الى تسوية هذه المشكلة . وأود هنا ، باسم بلدي وباسم أعضاء اللجنة ، أن أعبر عن التقدير للتأييد والتشجيع اللذين لقيهما أعضاء الوفد الذي ترأسته ، ولقيتهما شخصيا ، في البلدان التي قمنا بزيارتها .

لقد أكدت السنغال على الدوام على أهمية المبادرات الاقليمية في البحث عن حل لمشكلة كمبوتشيا . إن اجتماعات جاكارتا غير الرسمية والمشاورات الثنائية بين بلدان جنوب شرقي آسيا تعزز اقتناعنا بأن التسوية السياسية للمسألة الكمبوتشية ينبغي أن تأخذ البعد الاقليمي للمسألة في اعتبارها .

واغتنم هذه الفرصة لأشيد ، باسم بلادي وباسم اللجنة المخصصة ، بأعضاء رابطة أمم جنوب شرقي آسيا (آسيان) على جهودهم الدؤوبة بحثا عن تسوية سياسية في كمبوديا .

كما أود أن أشدد على الفائدة الكبيرة التي حصل عليها أعضاء اللجنة من الأحاديث التي أجروها مع معالي السيد ألويس موك ، وزير الشؤون الخارجية النمساوي والرئيس الجديد للمؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا ، ومع سلفه في ذلك المنصب ، سعادة السيد ليوبولد غراتس .

أود الآن أن أوجه انتباه الجمعية العامة الى التقرير السنوي للجنة المخصصة ، وبخاصة الى الفقرتين ٢٥ و ٢٦ اللتين جاء فيهما ما يلي :

"... ترحب اللجنة بالتقدم الذي حققه مؤتمر باريس ... في سبيل وضع العناصر اللازمة للتوصل الى تسوية سياسية شاملة للمشكلة . وتلاحظ اللجنة أن تلك العناصر تتسق مع المبادئ الواردة في إعلان كمبونشيا الذي اعتمده المؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا ...

"واللجنة المخصصة ما زالت مقتنعة بأن المصالح الطويلة الاجل لجميع الأطراف في النزاع تكمن في التوصل عن طريق التفاوض الى تسوية تؤدي الى قيام كمبوتشيا ذات سيادة ومستقلة ومحايدة وغير منحازة . وبناء عليه ، فإن اللجنة مصممة على مواصلة مشاوراتها وعلى النظر في اتخاذ جميع التدابير الملائمة في اطار ولايتها ، بهدف كسب المزيد من التفهم والتأييد للمبادئ والاهداف التي وضعها المؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا والجمعية العامة" . (A/CONF.109/15 ، الفقرتان ٢٥ و ٢٦)

إن كمبوتشيا الآن في مفترق الطرق . وقد حان الوقت لأن يقوم المجتمع الدولي ومختلف أطراف الصراع بمضاعفة الجهود حتى لا تتحطم الآمال التي ولدتها التطورات الايجابية التي حدثت هذا العام . وفي هذا الصدد نوجه نداء عاجلا الى مختلف أطراف الصراع التي بامكانها - في التحليل النهائي - أن تتوصل الى حل سياسي شامل ، بأن تبدي شجاعة سياسية ، وأن تقبل الحلول التوفيقية اللازمة للتوصل الى تسوية سياسية شاملة للمسألة الكمبوتشية .

وبغية المساعدة على تحقيق هذا الهدف ، وافق بلدي على الانضمام الى ٧٧ بلدا آخر في تبني مشروع القرار A/44/L.23 الذي نوصي الجمعية العامة بكل اخلاص بأن تعتمده .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : المتكلم التالي رئيس وزراء كمبوتشيا الديمقراطية سعادة السيد صن سان الذي أعرب عن رغبته في الادلاء ببيان بشأن البند قيد النظر .

اصحب السيد صن سان رئيس وزراء كمبوتشيا الديمقراطية الى المنصة .

السيد صن سان (كمبوتشيا الديمقراطية) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) :

يشرفني ويسعدني أن أتلو على الجمعية العامة رسالة موجهة اليها من سمو الامير سامديش نورودوم سيهانوك قائد المقاومة الوطنية الكمبودية ورئيس كمبوتشيا الديمقراطية بشأن البند ٣١ من جدول الاعمال "الحالة في كمبوتشيا" ، هذا نصها :

"بعد ما يقرب من ١١ عاما من كفاح مرير ومتعدد الاوجه ، خاصة الشعب الكمبودي وقوات المقاومة الوطنية بدعم كل البلدان والشعوب المحبة للسلام والعدالة ، بلغ ما يسمى بمشكلة كمبوتشيا مرحلة حاسمة أبرزت فشل محاولات فييت نام لقهر كمبوديا بالوسائل العسكرية ، والضرورة الملحة التي اتفق عليها الجميع لايجاد حل سياسي شامل لتلك المشكلة . والقضية الان هي إعادة استقلال كمبوديا وسيادتها وسلامتها الاقليمية ومركزها بوصفها دولة محايدة غير منحازة ، بإرغام جمهورية فييت نام الاشتراكية على وضع حد لغزوها واحتلالها ، واحترام ميثاق الامم المتحدة والقانون الدولي .

"في غضون تلك السنوات العشر الماضية ، كانت هذه الجمعية الموقرة تتخذ في كل دورة من دوراتها ، وبأغلبية ساحقة متزايدة ، قرارا يطالب بحل سياسي شامل يتضمن بالضرورة عنصرين أساسيين لا ينفصمان :

"أولا ، الانسحاب التام والنهائي للقوات الفييتنامية من كمبوديا ؛

"ثانيا ، ممارسة شعب كمبوديا لحقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير .

"هذه القرارات ، الى جانب الكفاح العنيد الذي يخوضه الشعب الكمبودي والذي تدعمه بنشاط كل البلدان المحبة للسلم والعدالة ، أجبرت فييت نام على الجلوس الى طاولة المفاوضات في باريس ، والتخلي عن ادعائها بأن الحالة في كمبوديا المحتلة بالفييتناميين لا رجعة فيها .

"وكان المؤتمر الدولي المعني بكمبوديا الذي عقد في باريس في الفترة من ٣٠ تموز/يوليه الى ٣٠ آب/أغسطس من هذا العام ، قد قرر بالاجماع أن حل ما يسمى بمشكلة كمبوتشيا ينبغي أن يكون شاملا ، وأنه دون هذا الحل السياسي الشامل سيكون من المستحيل إعادة السلام الدائم الى كمبوديا في كنف الاستقلال والسيادة الوطنية والسلامة الاقليمية ، ومن المستحيل بالتالي أن يمارس الشعب الكمبودي حقه في تقرير المصير . وبالمثل ، سيكون من المستحيل أن نحاول كفالة السلم والامن والاستقرار في منطقة جنوب شرقي آسيا برمتها . وجاء هذا المقرر الذي اتخذه المؤتمر لنكسة فييت نام ومناوراتها الرامية الى تقسيم المشكلة الى جانبين مزعومين : جانب خارجي وجانب داخلي ، بغرض واضح هو التنصل من مسؤوليتها وإرغام المجتمع العالمي على قبول الأمر الواقع المتمثل في غزوها واحتلالها لكمبوديا ، وإضفاء الصفة القانونية على النظام العميل الذي فرضه الفييتناميون في بنوم بنه .

"لم يتأثر أي طرف بما تتعرض له كمبوتشيا وشعبها - ضحيتا غزو فييت نام واحتلالها - من صنوف العذاب والمعاناة والاذلال ، بقدر ما تأثرت المقاومة الوطنية الكمبودية والحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية . والاثنتان تريدان - أكثر من غيرهما - حلا سياسيا عاجلا لما يسمى بمشكلة كمبوتشيا حتى يتسنى في أقرب وقت ممكن وضع حد للمحن القاسية والمفجعة التي طال أمدها أكثر من اللازم ، وإعادة السلم الحقيقي والاستقلال والسلامة الاقليمية والكرامة الوطنية الى كمبوديا .

"في رسالتي الى هذه الجمعية الموقرة في ٢٨ أيلول/سبتمبر ، قلت إنني طرحت خطة سلام من خمس نقاط لحل شامل ، عادل ونزيه لما يسمى بمشكلة كمبوتشيا ، وفقا للقرارات ذات الصلة التي اتخذتها الامم المتحدة . إن طرائق تنفيذ هذه الخطة وُضعت بالتفصيل ومن جميع جوانبها في مؤتمر باريس .

(السيد صن سان ، كمبوتشيا الديمقراطية)

"وبصفتي قائد المقاومة الوطنية الكمبودية ، ورئيس كمبوتشيا الديمقراطية ، رأيت من المهم اطلاع هذه الجمعية العامة ، وجميع ممثلي البلدان المحبة للسلم والعدالة بصفة خاصة ، على طرائق تنفيذ خطة السلام هذه ، كما كان الحال في مؤتمر باريس الدولي المعني بكمبوديا .

"إن الحل الشامل والعادل والدائم يجب بالضرورة أن يتضمن تدابير فعالة وكفيئة لحسم مسألتين أساسيتين .

"المسألة الاساسية الاولى والاكثر الحاحا هي الانسحاب التام والنهائي لجميع فئات القوات الفييتنامية وجميع المستوطنين الفييتناميين من كمبوديا ، في ظل التحقق والاشراف الفعالين لآلية مراقبة دولية ، تحت رعاية الامم المتحدة ، وبمساعدة قوة لحفظ السلم تابعة للأمم المتحدة .

"يتألف الاحتلال الفييتنامي لكمبوديا من العناصر التالية : أولا ، قوات نظامية ترتدي البزّة العسكرية للجيش الشعبي الفييتنامي ؛ وثانيا ، ضباط وجنود فييتناميين يتكلمون لغة الخمير ويتسترون في هيئة ضباط وجنود كمبوديين تابعين لجيش نظام بنوم بنه ؛ وثالثا ، ضباط وجنود فييتناميين يتكلمون لغة الخمير ويتسترون في هيئة مدنيين متزوجين من نساء كمبوديات ، ويعيشون بين السكان الكمبوديين لكنهم في واقع الأمر يديرون الجهاز الاداري لنظام بنوم بنه من قمة الهرم الى مستوى القرية ؛ ورابعا ، قوات مسلحة مختفية بين المستوطنين الفييتناميين وتلعب في الواقع دور رجال الميليشيا ؛ وخامسا ، مستوطنين فييتناميين ترسلهم فييت نام ، الدولة المحتلة ، الى كمبوديا بشكل منتظم ، الأمر الذي يعد انتهاكا لاتفاقية جنيف المؤرخة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ والمتعلقة بحماية المدنيين في زمن الحرب . فهؤلاء المستوطنون لا يتمتعون بوضع المهاجرين أو اللاجئين أو حتى وضع الأجانب المقيمين في كمبوديا . لقد بعث بهم قادة هانوي في اطار خطة فتنمة كمبوديا في كل المجالات . وهم ينتمون الى منظمات سرية تقوم بأنشطة سياسية وعسكرية في كمبوديا . وقد منح عدد كبير منهم بالفعل الجنسية الكمبودية من جانب نظام بنوم بنه غير الشرعي . ويسميهم المتخصصون في التاريخ الفييتنامي بالفلاحين الجنود ، الذين ساعدوا على غزو مملكة شامبا الاسلامية ، التي تشكل الآن فييت نام الوسطى وكمبوديا السفلى التي باتت الآن فييت نام الجنوبية .

"يبلغ العدد الاجمالي للقوات الفييتنامية النظامية والمتخفية والمختفية الموجودة حاليا في كمبوديا ، بعد انسحابها الكامل المزعوم ، أكثر من ٠٠٠ ١٠٠ رجل . ويقدر العدد الاجمالي للمستوطنين الفييتناميين في كمبوديا بمليون نسمة تقريبا ، يعيشون بين أقل من ٧ ملايين كمبودي . ولا بد لجميع هذه العناصر الفييتنامية من أن تنسحب من كمبوديا .

"وانسحاب هذه العناصر يجب أن تشرف عليه وتتحقق منه آلية مراقبة دولية فعالة ذات مصداقية ، لا ينبغي أن يقتصر هدفها على مجرد التحقق من انسحاب جميع هذه العناصر الفييتنامية ، بل يجب أن يشمل قبل كل شيء ، التحقق من ضمان عدم بقاء أي فييتنامي في كمبوديا وضمان عدم عودة قوات فييتنامية جديدة بأي شكل كان . وفضلا عن ذلك ، ينبغي أن تتمثل ولاية آلية المراقبة الدولية في القيام بعملية مراقبة وتحقق تشمل ، بين جملة أمور ، وقف اطلاق النار ، ووقف المساعدة العسكرية الأجنبية المقدمة الى القوات الكمبودية ونزع سلاح تلك القوات - منعا لأية محاولة من جانب أي طرف من الأطراف الكمبودية للتلاعب بالسلطة من أجل الاضرار بالآخرين - والاشراف على الانتخابات العامة .

"وقد خلصت بعثة تقصي الحقائق التابعة للأمم المتحدة والموفدة الى كمبوديا في الاسبوعين الأولين من آب/أغسطس الماضي لتقييم الاحتياجات المحتملة لآلية الرقابة الدولية الى أن طبوغرافية كمبوديا ، وحالة بنيتها الأساسية قد لحق بهما الدمار من جراء الحرب ، وأن عدم كفاية وسائل الاتصال يجعل قيام آلية المراقبة الدولية بالاضطلاع بأنشطتها تنفيذا لولايتها أمرا صعبا ومعقدا للغاية . لذلك ، من الضروري أن تكون آلية المراقبة الدولية مؤلفة من عدد كبير من المراقبين يمكن أن يوزعوا ويرابطوا في نقاط المراقبة الحساسة الكثيرة لمراقبة تحرك القوات ونقل الأسلحة والذخيرة .

"ويوافق الجميع - باستثناء فييت نام وحلفائها بالطبع - على أن الأمم المتحدة وحدها هي التي تملك الاختصاص والخبرة والموارد البشرية والمادية والمالية اللازمة للقيام بهذه العمليات المتنوعة . ولهذا السبب ، نطلب أن تكون آلية المراقبة الدولية تحت اشراف الأمم المتحدة وأن تساعدها في الوفاء بولايتها قوة كبيرة لحفظ السلم تابعة للأمم المتحدة . وينبغي أن تتوافر لآلية المراقبة الدولية التابعة للأمم المتحدة ، في اطار ولايتها ،

حرية الوصول الى جميع أجزاء اقليم كمبوديا ، وأن تتوافر لها وسائل النقل والاتصالات الخاصة بها . وينبغي أن يكون بوسعها الفصل في أي شكوى أيا كان مصدرها . كذلك ينبغي أن يعاون آلية المراقبة الدولية التابعة للأمم المتحدة ، لدى ممارسة ولايتها ، ممثلون عن الاحزاب الكمبودية الاربعة التي ينبغي أن يكون دورها - وهذا أمر على قدر كبير من الاهمية - المساعدة ، من ناحية ، على التمييز بين الكمبوديين والفييتناميين ، ومن ناحية أخرى الكشف عن القوات الفييتنامية المتخفية أو المختفية وعن مخابئ المؤن والذخائر والاعتدة الحربية الفييتنامية في كمبوديا .

"واحتراما لحقوق الإنسان ومعارضة للتمييز العنصري ، فإن المقاومة الوطنية الكمبودية والحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية أعلنتا بوضوح أنه سيصرح بالبقاء في البلد لكل الفييتناميين الذين يستطيعون اثبات وضعهم المدني وبرهنوا على أنهم كانوا يقيمون في كمبوديا على نحو قانوني قبل ١٨ آذار/مارس ١٩٧٠ .

"وقد رفضت فييت نام رفضا قاطعا اشراف الامم المتحدة وأصرت على وضع آلية المراقبة تحت اشراف مؤتمر باريس الدولي المعني بكمبوديا وعلى أن تمارس الالية أنشطتها على أساس احترام سيادة كمبوديا ، أي بعبارة أخرى ، بموجب الموافقة المسبقة من السلطات الكمبودية - أي نظام بنوم بنه العميل - وعلى اجماع ممثلي الدول في آلية المراقبة الدولية . ورفضت فييت نام أي تدبير يرمي الى إعادة المستوطنين الذين جلبتهم الى كمبوديا ، الى وطنهم بل أنكرت وجود المشكلة أصلا .

"والمقاومة الوطنية الكمبودية وحكومة كمبوتشيا الديمقراطية الائتلافية لا يمكنهما اطلاقا قبول ذلك النوع من آلية المراقبة الذي يستند الى اجراءات عمل تبطل كل فعالية حقيقية لها . فمن الواضح أنه لن يتسنى لآلية كهذه مراقبة وجود القوات الفييتنامية في كمبوديا والتحقق من هذا اذا

ما اشترط الحصول على الموافقة الاجماعية من جانب كل الاعضاء المكونين لهـــا واشتراط حصولهـــا علـــى موافقـــة السلطات الكمبودية التي نصبتها وتحركهـــا فييت نـام - أي على موافقة فييت نـام ذاتها . ومما يذكر أنه بسبب اجـــراءات العمل هذه لم تتمكن لجنة المراقبة الدولية المنشأة بموجب اتفاقات جنيـــف بشأن لاوس لعام ١٩٦٢ من منع فييت نـام من انتهاك حياد لاوس دون رادع ، ذلـــك الحياد الذي تعهدت رسميا وكتابة باحترامه ، ولم تتمكن من منعها من بنـــاء ممر هو تشي مينه الشائن عبر الجزء الجنوبي من لاوس الذي وضعت فيه فييت نـــام مليونا من جنودها لكي توفد مئات الالاف من فييت نـام الشمالية ، وتحشد أعتـــدة عسكرية هامة لغزو فييت نـام الجنوبية ولاوس . كذلك فشلت اللجنة الدوليـــة للمراقبة والاشراف التي أنشئت بموجب اتفاقات باريس بشأن فييت نـام لعـام ١٩٧٣ في منع فييت نـام الشمالية من شن هجومها النهائي على فييت نـام الجنوبية فـــي عام ١٩٧٥ .

"ومن الواضح أن فييت نـام ، برفضها وضع آلية المراقبة الدولية تحـــت اشراف الامم المتحدة ورفض مناقشة مشكلة مستوطنيها ، تريد في واقع الامـــر أن تبقي في كمبوديا على عدد كبير من قواتها المتخفية أو المختفية ، عملا علـــى مواصلة دعم نظام بنوم بنه غير الشرعي دعما شاملا وادامة احتلالها لكمبوديـــا في سياق مخطط "اتحاد الهند الصينية" ، في ظل ذلك النظام .

"والعنصر الرئيسي الثاني الذي يتعين حسمه في اطار حل شامل وعـــادل ودائم لما يسمى بمشكلة كمبوتشيا هو ممارسة الشعب الكمبودي لحقه غير القابـل للتصرف في تقرير المصير .

"ومما لا يمكن انكاره أنه لا يمكن ممارسة هذا الحق ممارسة حقيقيـــة إلّا في مناخ من السلم والامن والاستقرار . وتحقيقا لتلك الغاية ، ينبغـــي - الى جانب التدابير الرامية الى ضمان انسحاب القوات الفييتنامية المحتلة من فييت نـام انسحابا كاملا حقيقيا ونهائيا - اتخاذ تدابير اضافية لا سعيا الـــى استعـــادة السلم والامن والاستقرار والنظام في كمبوديا فحسب ، بل وعملا على صون

كل ذلك . ومن الضروري ، كما أشار متكلمون عديدون من فوق هذه المنصـــة أن نتفادى أن يتكرر في كمبوديا ما حدث في أفغانستان . لذلك ، من الضـــروري ايجاد توازن بين جميع القوى الكمبودية في اطار مصالحة وطنية حقيقية بيـــن جميع الكمبوديين ، بغض النظر عن ماضيهم أو اتجاهاتهم السياسية . وبهـــذه الروح ، اقترحت تشكيل حكومة رباعية مؤقتة ، وجهاز اداري رباعي مؤقت وجيـــش رباعي مؤقت من الاحزاب الثلاثة لمقاومتنا الوطنية الكمبودية والحكومـــة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية ، وكذلك الحزب الذي نصبته فييت نام فـــي بنوم بنه . وغني عن البيان ، أنه كيما يمارس الشعب الكمبودي حقه في تقريـــر المصير ممارسة حقيقية حرة دون ضغط أو قسر ، ينبغي أن تكون الانتخابـــات نزيهة ، وبالتالي ، ينبغي أن تجرى خارج اطار نظام بنوم بنه غير الشرعـــي وخارج اطار دولة كمبوتشيا الديمقراطية الشرعية أيضا .

"أود التأكيد على ما يلي :

"أولا ، إن الوفاق الوطني لا يمكن أن يكون حقيقيا إلّا اذا شمل الأطراف كافة وإلّا اذا انتفى وجود أي معاملة تمييزية لطرف واحد مقابل الأطراف الأخرى .

"ثانيا ، إن النظام الرباعي الذي اقترحته لا يعني بأي حال من الأحوال تقسيم الكعكة كما أعلنت فييت نام . إن كمبوديا لا يمتلكها أي حزب كمبودي بل ، هي بالأحرى ، ملك للشعب الكمبودي ، الذي له وحده حق اختيار زعمائه وحق تقرير النظام السياسي ، والاقتصادي والاجتماعي الذي يود العيش في ظله . هذا النظام السياسي ضرورة حيوية لضمان السلم ، والأمن والاستقرار التي لا غنى عنها كيما يتمكن شعب كمبوديا من التعبير عن نفسه بحرية ووضوح .

"ثالثا ، إن المهمة الأولى لهذا النظام الرباعي المؤقت اجراء انتخابات عامة وحرة تحت اشراف الأمم المتحدة . لأنه إن لم يوجد نظام رباعي ، وترك الأمر لطرف معين - سيكون في هذه الحالة ، الادارة التي أقامتها فييت نام في بنوم بنه - لينظم هذه الانتخابات الهامة ، فإن ذلك الطرف سيعمل بالتأكيد على تزوير العمليات الانتخابية باعطاء بطاقات اقتراع للمستوطنين الفييتناميين الذين سبق له أن منحهم الجنسية الكمبودية لا للوطنيين الكمبوديين الحقيقيين الذين شاركوا في النضال جنبا الى جنب مع قوات المقاومة الوطنية الكمبودية . وفي تلك الحالة ، لن تكون هذه الانتخابات عادلة ومشروعة . بل لن تكون أكثر من مهزلة غير مقبولة البتة .

"وبالاضافة الى إقامة هذا النظام الرباعي المؤقت ، وانطلاقا من حرصنا على منع أي من الأطراف الكمبودية الأربعة من اساءة استخدام قواته واحتكار السلطة لنفسه ، فإنني اقترحت أيضا .

"أولا ، أن تساعد آلية المراقبة الدولية التابعة للأمم المتحدة في الاشراف على الانتخابات ، وأن يكون هناك تواجد حقيقي لقوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد .

"ثانيا ، نزع السلاح الشامل للقوات المسلحة التابعة للأطراف الكمبودية الاربعة ، واذا لم يحصل ذلك ، القيام بتخفيض قواتها الى ٠٠٠ ١٠ رجل لكل طرف ، وأن تلزم القوات ثكناتها .

"إن كل المقترحات التي عرضتها أمام الجمعية العامة لتوي هي أيضا مقترحات الاطراف الثلاثة وهي التي تتألف منها المقاومة الوطنية الكمبودية والحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الدميقراطية والطبيعة السخية بالغة الكرم لهذه المقترحات واضحة :

"فنحن أولا ، لا نطالب فييت نام ، وهي المعتدي ، بشيء تملكه . بل إننا لا نطلب منها حتى أن تدفع أية تعويضات عن الأضرار الناجمة عن الحرب أو تعويضا عن المعاناة الإنسانية غير المحدودة التي أنزلتها بشعبنا أو تعويضا عن الدمار والخراب الماحقين اللذين حلا ببلدنا . الشيء الوحيد الذي نطلبه منها هو أن تبارح كمبوديا وتعيد لها ولشعبها ما هو لهما . بل إننا نقترح على فييت نام أن تعيد إقامة علاقات الصداقة وحسن الجوار معها . وسعيا الى هذه الغاية ، نظل على أهبة الاستعداد لابرام معاهدة سلام وصداقة معها على أساس المبادئ الخمسة للتعايش السلمي ، وذلك من أجل رفاه شعبينا ، اللذين كتب عليهما العيش جنبا الى جنب حتى آخر الزمان . وهذا الحل الذي ليس فيه غالب أو مغلوب يمكّن فييت نام من وضع نهاية لمغامرتها الكمبودية دون أن تريق ماء وجهها .

"ونحن ثانيا ، نمد يد الاخاء لكل أولئك الذين نصبتهم فييت نام في بنوم بنه ، سعيا منا الى الوفاق الوطني وندعوهم - متناسين الماضي وحرصا منا على المصلحة العليا لبقاء أمتنا وشعبنا - الى أن يشاركوا على قدم المساواة في حكومة رباعية مؤقتة ، وفي الادارة والجيش ، بهدف الإعداد والتنظيم سويا لاجراء انتخابات عامة وحرة تمهد الطريق الى سلام مستقر في بلدنا ومن أجل ازدهار شعبنا في كمبوديا لتصبح ثانية مستقلة ، موحدة ،

مسالمة ، محايدة ، وغير منحازة ، وذات نظام ديمقراطي ليبرالي يحترم حقوق الإنسان . وكيما يقبل الجميع بهذه المؤسسات الرباعية المؤقتة كلها ، ذهبنا الى حد اقتراح وضعها لا خارج اطار نظام بنوم بنه غير المشروع فحسب ، بل وخارج دولة كمبوتشيا الديمقراطية المشروعة أيضا .

"لم يحدث في التاريخ أن أيدت دول وقعت ضحايا للعدوان الاجنبي مثل هذا التسامح تجاه المعتدين والمتواطئين معهم . والمصير الذي لحق بمجرمي الحرب النازيين والمتواطئين معهم من أمثال كويزلنغ ولافال لهو خير شهادة على ذلك .

"إن مقترحاتنا تشهد على ارادتنا السياسية واخلاصنا في السعي لايجاد حل صادق شامل ودائم لما يسمى بمشكلة كمبوتشيا - حل يكون عادلا ومناسبا للجميع : لكمبوديا ولشعبها فضلا عن فييت نام وشعبها . إن المقترحات تشهد على شعورنا بالمسؤولية بشأن استعادة وصيانة السلم ، والأمن ، والاستقرار ، لا في كمبوديا وحدها بل وفي جنوب شرقي آسيا أيضا ، لأن الوفاق بين كمبوديا وفييت نام يمهد الطريق لإقامة منطقة السلم والحرية وعدم الانحياز تلك التي يدعو اليها باخلاص أصدقاؤنا من الدول الآسيوية في جنوب شرقي آسيا .

إلّا أنه بالرغم من صدق ارادتنا السياسية وجهودنا التي لا تحيد ، رفضت فييت نام حتى الآن ، كل مقترحاتنا ، بصرف النظر عما انطوت عليه من كرم بالغ . ومثل هذا الموقف السلبي من جانب فييت نام لا مؤدي له إلّا الكشف عن أن نيتها منصرفة الى مواصلة سياستها الرامية لإقامة اتحاد الهند الصينية الفيدرالي بأي ثمن . وهو يظهر أيضا أنه فيما يخص فييت نام ، تظل ممارسة الدبلوماسية والمفاوضات السلمية أداة للحصول على ما عجزت فييت نام عن الحصول عليه بقوة السلاح تحقيقا لمطامحها التوسعية .

"تدّعي فييت نام أنها قامت في ٢٨ أيلول/سبتمبر الماضي بسحب كل قواتها المسلحة ومستشاريها المدنيين من كمبوديا . إلا أن رفضها وضع ما تدعوه

بالانسحاب الشامل تحت رقابة الامم المتحدة يكشف عن سوء نيتها ويثبت أن لـــدى فييت نام في الحقيقة مخططات وأحابيل في كمبوديا وبخاصة قواتها العديـــدة المحجوبة والمتنكرة . والواقع ، فإن قوات المقاومة الوطنية الكمبوديـــة تستمر اليوم في مقارعة القوات الفييتنامية ، التي تضم ، بين من تضـــم ، الفرقة رقم ٣٣٩ في اقليم بورسات ، شمال غرب بنوم بنه ؛ والفـــرق ٣٠٩ و ٣٣٠ في الاقليم الغربي ، والفرق ٥ ، و ٣٠٢ و ٣٠٧ و ٣١٥ في الاقليم الشمالـــي ، والفرقة ٣ في اقليم ستانغ ترنغ ، بشمال شرق كمبوديا . وعلاوة على ذلـــك ، ومنذ اسبوعين ، قامت فييت نام بارسال ما يزيد عن ٠٠٠ ٣٠ جندي بالزي الرسمي لجيش نظام بنوم بنه ، ولم يجرؤ ذلك النظام على انكار تلك الحقيقة . وهنـــا أود أن أثني على كل البلدان المحبة للسلم والعدل التي رفضت الوقوع في شـــرك الخديعة الفييتنامية المسماة بالانسحاب الشامل .

"وعملا على تحويل أنظار المجتمع الدولي عن هذه الخديعة ، واصلـــت فييت نام التلويح بعودة الخمير الحمر الى السلطة ، بالرغم من كل التأكيـــدات التي أعطيت بحزم والاجراءات الاخيرة التي اقترحتها لازالة هذا التهديـــد . والاكثر من ذلك ، أنها واصلت رفض كل التدابير الفعالة وغير المتحيزة للاشراف على انسحابها الشامل المزعوم ، وواصلت المحافظة على النظام الذي أقامته فـــي بنوم بنه ، أيا كان الثمن . لقد أكدّتُ في مناسبات عدة ، أنه اذا حدث وقـــدم الخمير الحمر للمحاكمة وأدينوا ، وجب عندها تقديم قادة هانوي أيضـــا للمحاكمة وادانتهم وذلك للجرائم التي اقترفوها ضد الإنسانية وهذا ما يتجلـــى في غزوهم واحتلالهم لكمبوديا ، لا سيما عملية الفتنمة الشاملة لكمبوديـــا وشعبها . كما يجب أيضا ادانة النظام الذي أقاموه في بنوم بنه للجرائـــم الشائنة التي ما زال يرتكبها في حق الشعب الكمبودي ولانتهاكاته الوحشيـــة لحقوق الإنسان ، كما أظهرت ذلك التقارير العديدة الصادرة عن منظمة العفـــو الدولية ؛ وكتـــاب "حائط البوص" ، الذي يلقي الضوء على تلك الانتهاكات والذي

كتبته الدكتورة ازميرالدا لوسيولي ، التي عملت لمدة ١٨ شهرا مـــن ١٩٨٤-١٩٨٦ مع الصليب الأحمر الفرنسي في كمبوديا ؛ والابحاث العديدة التي أجراها المركـز الفرنسي للابحاث العلمية بشأن الجرائم العرقية التي ارتكبتها فييت نام فـــي كمبوديا . إن قادة هانوي يصرحون بانهم وهبوا قدرا عظيما من الرأفـــة والاحترام الشديد لحقوق الشعب الكمبودي الإنسانية ، بينما هم عجزوا عن توفيـر حياة لائقة لشعبهم . ونحن نعرف المصير المحزن لمئات الالاف من "الاجئي القـوارب" الذين يفضلون مواجهة الموت في أعالي البحار على استثمار مستقبلهم فـــي بلدهم . ولو كانت فييت نام صادقة في سعيها لحل سياسي شامل ، ولو كانـــت راغبة في منع عودة الخمير الحمر الى السلطة بمفردهم ، لقبلت خطة الســـلام التي تقدمت بها ولوضعت موضع الاختبار التدابير التي قدمها الخمير الحمـــر أنفسهم .

"تواصل فييت نام الادعاء أنها غير مسؤولة عن الحالة التي أوجدها غزوها لكمبوديا ، وأن الأمر متروك للكمبوديين أنفسهم لتسوية شؤونهم الداخلية دون تدخل أجنبي . ومرة ثانية أود ايضاح ما يلي :

"أولا ، إن ما يسمى بمسألة كمبوتشيا ليس مشكلة كمبوتشية داخلية بل مشكلة بين فييت نام وكمبوديا .

"ثانيا ، إن تشكيل حكومة مؤقتة في اطار نظام بنوم بنه غير الشرعي ليس مقبولا لأن قبوله يصل الى حد التخلي عن كمبوديا وعن شعبها ليذوب في التوسع الفييتنامي ويشجع فييت نام على مواصلة التوغل في منطقة جنوب شرقي آسيا بأكملها .

"ثالثا ، لا ينبغي تفسير المحادثات التي أجريتها أنا وثلاثة أحزاب من المقاومة الوطنية الكمبودية وحكومة كمبوتشيا الديمقراطية الائتلافية مع نظام بنوم بنه على أنها اعتراف بوجود ما يسمى بالجانب الداخلي للمشكلة بل تنازل يتسم بسعة الصدر في محاولة لتحقيق مصالحة وطنية قدمناه للذين خدموا مصلحة الفييتناميين ، محتلي وطننا الأم .

"رابعا ، مهما أدخل من تعديلات على ما يسمى بدستور نظام بنوم بنه ، ومهما كانت نتائج ما يسمى بالانتخابات التي سينظمها هذا النظام ، فإنه سيظل مجرد صنيعة لفييت نام وأداة من أدواتها .

"لقد شنت الحرب في كمبوديا ولا تزال تدور اليوم فقط بين فييت نام ، المعتدي ، وكمبوديا ، الضحية . وخلافا لما تدعيه فييت نام وآخرون ، لم تكن هناك حرب أهلية في كمبوديا ، ولا توجد الآن حرب أهلية في كمبوديا . ولوضع نهاية لتشويش الطبيعة الحقيقية لما يسمى بالمشكلة الكمبوتشية ، الذي تمادت فيه فييت نام ، أود الاشارة الى أنه لن تعقد أية جولات جديدة من الاجتماعات أو المحادثات التي تقتصر عليّ وعلى المقاومة الوطنية الكمبودية وحكومة كمبوتشيا الديمقراطية الائتلافية من جهة ونظام بنوم بنه من جهة أخرى . ونحن

لا نزال على استعداد للمشاركة في مؤتمر دولي على غرار مؤتمر باريس الدولي المعني بكمبوديا ، حيث تمثل جمهورية فييت نام الاشتراكية بوصفها طرفا في النزاع .

"تفسر فييت نام اقتراحاتنا السلمية السمحة باعتبارها علامة ضعف . وهذا ، في الواقع ، خطأ جسيم من جانبها لأن المقاومة الوطنية الكمبودية وأنا شخصيا ، جنبا الى جنب مع الشعب الكمبودي بأكمله ، لن نوقف نضالنا الوطني الى أن تقبل فييت نام جديا حلا سياسيا عادلا ودائما يتكون من العنصرين الرئيسيين الذين كان لي شرف عرضهما على الجمعية توا . وموقف فييت نام السلبي لا يترك أمامنا طريقا آخر للخلاص ، لأن المسألة تنطوي على بقاء أمتنا وشعبنا لا أقل . ولا يمكن ايقاف النضال في كمبوديا إلّا في اطار هذا الحل السياسي الشامل .

"لقد فعلنا كل شيء في مقدورنا وسنواصل فعل كل ما نستطيع أن نفعله الى أن نستعيد السلم في كمبوديا ، سلم في اطار استقلال كامل وكرامة ووحدة أراضينا ، لكن السلم الذي لا يستطيع الشعب الكمبودي أن يتمتع في اطاره تمتعا كاملا بحريته وبجميع حقوقه ، والذي تظل فيه فييت نام السيد الحقيقي للبلاد ، ويواصل فيه نظام بنوم بنه خدمة مصالح فييت نام ومصالح اتحاد الهند الصينية الذي تتبناه ، سلم غير مقبول .

"وبوسع الاتحاد السوفياتي أن يساعدنا مساعدة كبيرة على تحقيق هذا الهدف الذي يصبو اليه شعبنا أيضا ، لكن الاتحاد السوفياتي - في نفس الوقت الذي يعلن فيه أنه من الضروري التوصل الى حل سياسي شامل - يواصل في حقيقة الأمر تقديم الدعم والمساعدة الى فييت نام ونظام بنوم بنه على الصعيدين العسكري والسياسي ، ويتضح هذا من المواقف التي اتخذها في مؤتمر باريس الأخير ومن الزيادة الضخمة في امدادات الأسلحة والمعدات الحربية الثقيلة الضخمة الى نظام بنوم بنه . ومن شأن هذا الموقف أن يشجع فييت نام على

مواصلة غزوها واحتلالها لكمبوديا ويتعارض مع النداء المستمر من قبل جميع البلدان والشعوب المحبة للسلم والعدل للتوصل الى حل سياسي شامل وسريع لما يسمى بمشكلة كمبوتشيا .

"في كل عام ، قبل مناقشة 'الحالة في كمبوتشيا' في جمعيتنا ، تنشط فييت نام في التشويش بغية اضعاف التأييد لمشروع القرار الذي يقدم في نهاية كل مناقشة . إلاّ أن نتائج التصويت كل عام تخيّب أمل فييت نام .

"وأود في هذا العام أن أوجّه نداء قويا الى جميع البلدان المحبة للسلم والمحبة للعدالة أن تؤيد مشروع القرار A/44/L.23 ، الذي قدمته رابطة أمم جنوب شرق آسيا وشاركت في تقديمه ٧٨ دولة عضوا .

"إن تقديم الدعم الكبير هذا العام لمشروع القرار هذا سيكون ذا أهمية خاصة لأنه يوضح لفييت نام أن عليها أن تتوقف عن الاستهزاء ، وهي بمنجاة من العقاب ، بارادة المجتمع الدولي السلمية وبمقاصد ومبادئ ميثاق الامم المتحدة النبيلة . والتعبير عن هذا التأييد في مرحلة حاسمة من مراحل النضال الوطني الطويل والشاق الذي يخوضه شعب كمبوديا والمقاومة الوطنية الكمبودية وحكومة كمبوتشيا الديمقراطية الائتلافية ، سيوفر حافزا رئيسيا للبحث الجاري عن حل سياسي شامل وعادل ودائم لما يسمى بمشكلة كمبوتشيا .

"إن بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ، التي لم تتوان أبدا عن منحنا تأييدها النبيل القيّم ، والى جمهورية الصين الشعبية التي تؤكد باستمرار على تأييدها الصادق المتعدد الجوانب وغير المشروط ومساعدتها ، والى جميع البلدان المحبة للسلم والعدل التي قدمت دعما متزايدا لا يتزعزع لنضالنا ، ولا تزال مستعدة لدعمه ثانية بالتصويت لصالح مشروع القرار هذا ، أود أن أعرب ، باسم الشعب الكمبودي برمته ، وباسم المقاومة الوطنية الكمبودية ، وباسم حكومة كمبوتشيا الديمقراطية الائتلافية ، وبالأصالة عن نفسي ، عن أعمق مشاعر امتناننا .

(السيد صن سان ، كمبوتشيا الديمقراطية)

"واسمحوا لي أيضا أن أكرر الاعراب للسيد خافيير بيريز دى كوييار ، أميننا العام ولزملائه عن أصدق تهانينا وامتناننا لجهودهم النبيلة وتفانيهم في النهوض بالولاية التي ناطها بهم الميثاق وقرارات هذه الجمعية ذات الصلة .

"أخيرا ، أود أن أعرب للسيد ألويس موك ، رئيس المؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا ، والسيد ليوبولد غراتس ، خلفه ، والى جميع أعضاء اللجنة المخصصة المعنية بالمؤتمر ، بما فيهم السفيرة ابسا كلو ديالو ، رئيسة اللجنة ، عن تقديرنا العميق وشكرنا لإسهامهم النبيل القيم في تطوير نضالنا .

"وشعب كمبوديا ، يود من خلالي أن يعلن لكم جميعا أنه لن ينسى أبدا دعمكم الهام الذي لا يقدر بثمن لبقاء كمبوديا ولبقاء أمتنا ، وأنه سيواصل بذل قصارى جهده ليظل مستحقا دعمكم ومستحقا تقوية ذلك الدعم .

"أود أن أعرب للجمعية عن بالغ شكرنا على اهتمامها الكريم بهذه الرسالة" .

هذه نهاية رسالة صاحب السمو سامديش نورودوم سيهانوك ، قائد المقاومة الوطنية الكمبودية ورئيس كمبوتشيا الديمقراطية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر رئيس وزراء كمبوتشيا الديمقراطية على بيانه .

اصطُحب السيد صن سان ، رئيس وزراء كمبوتشيا الديمقراطية ، من المنصة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة الآن لممثل اندونيسيا ، الذي سيتولى ، أثناء بيانه ، عرض مشروع القرار A/44/L.23 .

السيد سوتريسنا (اندونيسيا)(ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن حجم ما تعرضت له كمبوديا وشعبها من مأساة إنسانية ومعاناة لمما يعجز عن وصفه اللسان . فقد اضطر الشعب الكمبودي الذي وقع ضحية تيارات متقاطعة نجمت عن حرب ثورية وجَيَشان في الهند الصينية لم يكن له يد فيها ولا سيطرة عليها أن يعاني تجاوزات نظام شديد الشراسة وانتكاسي للغاية . وتبع ذلك تدخل فييت نام المسلح واحتلالها العسكري لبلده مما زاد آلام ذلك الشعب ومعاناته الى درجة لم يسبق لها مثيل .

ومنذ عرضت هذه الحالة المفجعة على هذه المنظمة ، أكدت الجمعية العامة تأكيدا قاطعا عدم جواز التدخل الاجنبي في الشؤون الداخلية لكمبوديا وأيدت حق الشعب الكمبودي في تقرير المصير ، وحددت - في الوقت ذاته - السبيل الى حل النزاع بالطرق السلمية . لكن القرارات المتعاقبة التي أعتمدتها الاغلبية الساحقة من الدول الاعضاء في هذا الصدد ظلت دون تنفيذ . ونتيجة لذلك ، لا يزال شعب كمبوديا اليوم محروما من حقه الثابت في تقرير مستقبله في ظل حكومة يختارها بنفسه . وهي بلد كبده الصراع المستمر خسائر كبيرة في الأرواح وألحق الدمار باقتصاده وغير ذلك من بني أساسية . فهو بلد مفعم بالتوترات والتناحر الذي لا يهمد ، مما يشكل خطرا كبيرا على السلم والاستقرار في منطقة جنوب شرقي آسيا برمتها .

منذ بدأ ذلك النزاع ، لم تتخذ إندونيسيا موقف العداء حيال أية دولة أو مجموعة من الدول ، بل أقامت موقفها على المبادئ المعترف بها دوليا ، وهي مبدأ المساواة بين الدول ، وحق الشعوب في تقرير المصير والتعايش السلمي المكرسة في الميثاق والتي تقدسها حركة عدم الانحياز . وأنه لا سبيل إلى التغاضي عن التدخل الاجنبي في الشؤون الداخلية لاي بلد لاي سبب كان أو تحت أية ذريعة . ولا تسمح هذه المبادئ الثابتة بأي استثناء أو تفسير ملتو . وعلاوة على ذلك ، وبعد مرور ما يزيد على أربعة عقود على الاستقلال ، فان حكومتي مقتنعة أكثر من أي وقت مضى بأن الاولوية في مجال اهتماماتها يجب أن تظل موجهة إلى توفير كل ما من شأنه أن يكفل تحقيق السلم والوئام الاقليميين في منطقتنا التي اتصفت في الماضي بالصراع بين الاشقاء .

ولذلك ، تجسد سياسة اندونيسيا تصميمنا على تحويل منطقتنا الى منطقة سلم وحرية وحياد . والواقع ، أن شعوب جنوب شرقي آسيا تتشاطر فيما بينها اهتماما كبيرا بالسلم والاستقرار وحسن الجوار والرفاه المشترك .

وانطلاقا من هذه الاعتبارات ، سعت اندونيسيا الى استكشاف جميع السبل الممكنة التي يمكن أن تؤدي على نحو واقعي وفعال الى حل ناجع للمأساة الكمبودية وأن تساهم في تعزيز الاطار الاكبر للسلم والاستقرار في جنوب شرقي آسيا . ما فتئت حكومتي مدركة بشكل خاص الآثار المترتبة على استمرار حالة الجمود في حل هذه الأزمة والأخطار الناجمة عن ذلك . وبالتالي ، فان التفاهم الذي تسنّى التوصل اليه في مدينة هوشي منه في تموز/يوليه ١٩٨٧ بين اندونيسيا بوصفها الوسيط بين رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ، وفييت نام ، حول عقد اجتماع غير رسمي بين الشيع السياسية للشعب الكمبودي على أن تنضم اليه في مرحلة لاحقة البلدان المعنية الأخرى قد ولد قدرا من الأمل . وفي أعقاب ذلك ، دعا وزير خارجية بلدي ، بتشجيع واضح من زملائه في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ، الى عقد اجتماع جاكارتا غير الرسمي الذي أتاح فرصة فريدة لإجراء حوار مباشر بين الأطراف بغية تحديد المجالات الممكنة للأرضية المشتركة واستظهار العقبات الحقيقية التي تعرقل البحث عن حل .

ولا بد من الاشارة الى أن اجتماع جاكارتا غير الرسمي الأول الذي عقد في تموز/يوليه ١٩٨٨ توصل الى اتفاق على نهج أساسية مختلفة للتفاهم أبرزها ضرورة التماس الحل عن طريق المفاوضات والحوار لا عن طريق قوة السلاح والوسائل العسكرية . ومما لا يقل أهمية عن ذلك الاعتراف بأن التوصل الى أية تسوية ، إذا ما اريد لها أن تكون قابلة للاستمرار ، يجب أن يكون في اطار أوسع من ظروف تتيح إستعادة الهدوء والسكينة في المنطقة . وبالاتفاق على هذين الهدفين الأساسيين ، تسنّى الاعتراف أيضا بأن الهدف النهائي يتمثل في إقامة كمبوديا مستقلة ذات سيادة محايدة وغير منحازة على أساس من المصالحة الوطنية وممارسة حق تقرير المصير .

وبالبناء على هذا التقدم ، أرسى اجتماع جاكارتا غير الرسمي الثاني الذي عقد في شباط/فبراير الماضي أساسا جديدا وأسفر عن تبادل وجهات نظر مفصلة ومستفيضة بشأن الجوانب أو العناصر الداخلية والخارجية لحل شامل . وهكذا تركزت المحادثات على طرائق العمل ، بما في ذلك آلية المراقبة الدولية وإجراء الانتخابات العامة ، وكذلك امكانية عقد مؤتمر دولي . وبذلك ، فإن اجتماع جاكارتا غير الرسمي الثاني لم يوسع الإطار فحسب ، بل وسّع أيضا مدى المناقشات بشأن التوصل الى تسوية . إلا أنه ظل هناك ، فيما يخص كل هذه المسائل ، اختلاف واسع في وجهات النظر فيما يتعلق بالتفاصيل والطرائق العملية ، وهو اختلاف ما زالت هناك حاجة إلى التفاوض بشأنه .

وسرعان ما أصبح جليا أن هناك جوانب داخلية معينة تمسّ الشعب الكمبودي وحده ، وأنه لا بد لذلك من أن تعالجها الأطراف الكمبودية ذاتها . وفي المحادثات التي جرت بين الأطراف الكمبودية في وقت لاحق في جاكارتا في أيار/مايو الماضي وفي باريس في تموز/يوليه الماضي ، اتفق على المشاركة في مؤتمر دولي لبحث موضوع آلية مراقبة دولية وتحديد أطرها المرجعية . وكان من المشجع في الواقع أن قطعت المحادثات شوطا طويلا صوب بحث التغييرات في الدستور وغير ذلك من المسائل الاساسية التي كانت في الماضي موضع خلاف فيما بين الأطراف .

ونحن ندرك أن اجتماعي جاكارتا غير الرسميين والمحادثات بين الأطراف الكمبودية لا تمثل النهج الصحيحة الوحيدة المؤدية الى تسوية المشكلة ، إذ توجد هناك مبادرات وجهود موازية أخرى تضطلع بها جهات أخرى . وفي هذا الصدد ، نعرب عن تقديرنا للأمين العام وممثليه الخاصين وكذلك أعضاء اللجنة المخصصة للمؤتمر الدولي المعني بكمبوديا لمحاولتهم ايجاد حل سياسي ناجع للمشكلة . وبالمثل ، رحبت اندونيسيا بمبادرة حركة بلدان عدم الانحياز الرامية الى استغلال ثقلها المعنوي ومحاولة تيسير التوصل الى تسوية مقبولة . ولا تزال اندونيسيا ورابطة أمم جنوب شرقي آسيا تؤيدان الأمير سيهانوك الذي يتمتع بمكانة رفيعة كوطني كمبودي حقيقي والذي يواصل القيام بدور أساسي ويمكنه أن يشفي جراح النزاع وأن يقود عملية المصالحة الوطنية .

ومع أن الجوانب السياسية خطيرة وتفرض نفسها على انتباهنا ، ينبغي أن تظل الأبعاد الانسانية لمشكلة كمبوديا مدعاة لاهتمام مماثل من جانبنا . فضخامة المعاناة التي يعانيها شعب كمبوديا ، وبوجه خاص محنة اللاجئين على طول الحدود التايلندية - الكمبودية وداخل كمبوديا وتايلند تدعو كلها إلى استمرار اهتمام المجتمع الدولي ودعمه السخي . ويضم وفدي صوته الى الآخرين في الاعراب عن خالص تقديرنا للبلدان المانحة ولمختلف وكالات الأمم المتحدة والعديد من منظمات الاغاثة الانسانية الطوعية التي أبدت كل السخاء في تقديم المعونة والمساعدة الطارئة للكمبوديين في محنتهم .

اننا جميعا ندرك التعقيدات التي تتسم بها مشكلة كمبوديا في العديد من أبعادها وكذلك الآثار الدولية والاقليمية المترتبة عليها . وقد اعتقدت اندونيسيا ورابطة أمم جنوب شرقي آسيا منذ البداية أن الحل الشامل للمشكلة ، لاسيما في أبعادها التي تتجاوز حدود المنطقة ، لا يمكن التوصل اليه الا عن طريق عقد مؤتمر دولي تشترك فيه الأطراف المعنية مباشرة وبلدان المنطقة والدولتان العظميان والدول الأخرى المعنية بالمسألة . وبغية البناء على أساس الاطار والتقدم الذي احرز عن طريق العملية الاقليمية المتمثلة في اجتماعي جاكارتا غير الرسميين ، اتفقت الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا على المشاركة في المؤتمر المعني بكمبوديا الذي عقد في باريس في الصيف الماضي بمبادرة من حكومة فرنسا والذي شاركت في رئاسته فرنسا واندونيسيا .

وفي حين أن الجهود الرامية الى حسم المسائل المعلقة والتوصل الى تسوية شاملة قد اعترضت طريقها عقبات خطيرة ، أُنجز الكثير المفيد صوب بلورة الجوانب المفصلة لمختلف عناصر هذا الحل . ومن الجدير بالذكر أن المشاركين توصلوا الى ما يقرب من توافق في الرأي بشأن انضمام الفئات الكمبودية الأربعة خلال المرحلة الانتقالية والدور الذي ينبغي أن تلعبه الأمم المتحدة في صون السلم والتحقق من انسحاب القوات الأجنبية وإجراء الانتخابات .

وعلاوة على ذلك ، أناط البيان الذي صدر في ختام المؤتمر بالرئيسين المشاركين ولاية واسعة لبذل مساعيهما الحميدة والشروع في المشاورات خلال ستة أشهر لاستئناف عقد المؤتمر طبقا للظروف الملائمة . وفي هذا الصدد ، تواصل إندونيسيا الاتصال بالأطراف المعنية والبلدان المهتمة لإعادة تنشيط عملية الحوار الجارية .

بيد أن المؤتمر لم يحل المسائل الهامة المتعلقة بدور أحد الأطراف الكمبودية في الحكومة المؤقتة والرعاية التي ستعمل في ظلها آلية المراقبة الدولية لأن بعض المشتركين لم يجدوا مفاوضات جادة أو هادفة . وقد كانت هناك بعض المحاولات المغضوحة لطمس المسائل الجوهرية في المشكلة باختيار الحلول الجزئية والمحافظة على الوضع الراهن الذي نعرف جميعا أنه لن يؤدي إلا إلى استمرار العنف وسفك الدماء . وقد أكدت إندونيسيا ، منذ بدأت تبذل جهودها ، على مسارين ، أولهما : الامتناع عن توجيه اصبع الاتهام أو اتخاذ موقف منطو على الاتهام تجاه أي طرف من الأطراف المعنية بشكل مباشر ، وثانيهما دعوة الأطراف إلى نبذ الخيار العسكري والتخلي عن النزوع إلى فرض قوتها العسكرية للتأثير على المفاوضات أو لإملاء شروط التسوية .

إن فييت نام ، أكثر من أية دولة أخرى في المنطقة تعلم التكاليف والآثار المترتبة على استمرار الصراع والاستقطاب في جنوب شرقي آسيا ، مما لا يجلب في أعقابه إلا المزيد من التوتر والكثير من التضحيات . ونحن ننظر إلى هذا الاحتمال بقلق عميق لاننا نرى أن مجرى الاحداث هذا لن يخدم مصلحة أي بلد في منطقتنا ، وندعو فييت نام بوجه خاص ، وهي بلد تربطه بإندونيسيا أواصر صداقة وتعاون تاريخية ، إلى أن تفطن إلى ما فيه مصلحتها وتدرك أنه لا بديل للتسوية السياسية الشاملة والاشتراك الفعال والبناء في الجهود المتواصلة الرامية إلى التوصل إلى شروط للتسوية تقبلها جميع الأطراف .

ويتوقع وفد بلدي أن يقوم المؤتمر المستأنف بدور حاسم في تقرير وضع كمبوديا مستقبلا وفي ضمان استقلالها وسيادتها وحيادها وتيسيرا لهذه العملية ، نتوخى إنشاء آلية دولية للمراقبة تشرف على تنفيذ ما يتسنّى التوصل إليه من اتفاقات ،

بما في ذلك ، بين جملة أمور ، طرائق وقف إطلاق النار ؛ وعدم التدخل ، بما في ذلك وقف توريد الأسلحة من الخارج ؛ وإنشاء حكومة مصالحة وطنية . ويقتضي ذلك التزاما من جانب الأطراف المعنية باستجماع الإرادة السياسية اللازمة وإبداء روح التوفيق والتراضي لخدمة مصالح أمتها السامية لأن الكمبوديين ، إلى حد كبير جدا ، هم الذين يمكنهم أن يترجموا إلى واقع تطلعاتهم العزيزة إلى حقبة ديناميكية جديدة لكمبوديا تحقق آمالهم الكبيرة فيها .

وفي هذا السياق الإجمالي أقدم الآن باسم الدول الـ ٧٥ المدرجة في الوثيقة A/44/L.23 ، وأربع دول أخرى هي جزر البهاما وزامبيا وغينيا - بيساو ونيجيريا مشروع القرار المعنون "الحالة في كمبوتشيا" والمعروض الآن على الجمعية . ولا يمكن اعتبار مشروع القرار ، لهجة أو مضمونا ، قائما على المجابهة أو الإدانة لأننا في رابطة أمم جنوبي شرقي آسيا لا يمكننا أن نعتقد أن هدف جعل كمبوديا في سلام مع نفسها ومع جيرانها يمكن أن يكون موضع خلاف . فالواقع أن القرار واقعي ويعد للمستقبل .

وعلى وجه التحديد فإن مشروع القرار يعالج جانبين هامين . الأول هو الاحتمال الرهيب بأن تحتل السلطة مرة أخرى الطغمة التي أرهبت تلك الأمة التي لا حول لها ولا قوة ، مما يسبب قلقا عميقا ، خاصة لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا . والأمير نوردوم سيهانوك ، الذي راح بعض أفراد أسرته ضحايا لسياسة الإبادة الجماعية التي انتهجها الخمير الحمر في الماضي ، قد اتخذ موقفا شهما ودعا إلى انضمامهم إلى حكومة مؤقتة رباعية إلى أن يتمكن شعب كمبوديا من ممارسة الحق في تقرير مصيره . ولتبديد المخاوف والشكوك المتعلقة بنواياهم في المستقبل تعهد الخمير الحمر في بيان صدر في ٢ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٩ بالامتثال لقرار الشعب ويمكن تعزيز ذلك بضمانات دولية صارمة . وإذا توافرت الأوضاع والضمانات اللازمة ، فإننا نعتقد أن الشعب الكمبودي سيتمكن من أن يقرر ما يريده حيال الخمير الحمر في انتخابات حرة ونزيهة . ولهذا ، نؤيد الدعوة إلى اشتراك جميع الأطراف الكمبودية في سلطة انتقالية ذات قاعدة عريضة .

والجانب الثاني هو أن أحد الأهداف الأساسية لرابطة أمم جنوبي شرقي آسيا هو انسحاب قوات فييت نام من كمبوديا ، الأمر الذي تحقق فعلا . ومع أن هذا تطور إيجابي ، فلا يمكن اعتباره نهائيا لأن الادعاء بالانسحاب الكامل يفتقر إلى المصداقية نظرا لانعدام الإشراف والمراقبة من جانب الأمم المتحدة . وأي موقف آخر سيكون بمثابة قبول بالأمر الواقع ، بل وتجاهل للمشاكل الخطيرة الناجمة عن ذلك . فلن يمكن التحقق من عدم وجود قوات أجنبية إلا عن طريق آلية مراقبة دولية يتيسر لها الوصول إلى كل أنحاء البلد . ولا يفوتنا أيضا أن نلاحظ أن هذا الانسحاب لم يجر داخل إطار التسوية الشاملة أو بالاقتران مع جميع عناصرها الرئيسية الأخرى .

وأخيرا ، فإن مشروع القرار يبين توافق الآراء الدولي على أن الأمم المتحدة وحدها هي التي لها الوضع اللازم والخبرة الضرورية لإدارة آلية مراقبة دولية فعالة ونزيهة وذات مصداقية والإشراف عليها ، ومثل تلك الآلية لازمة في كمبوديا .

هذه العناصر الأساسية بالتحديد للتسوية العادلة والدائمة هي التي تشكل جوهر مشروع القرار . ولسوف تساهم الدول الأعضاء ، بتأييدها له ، مساهمة إيجابية في الحل السلمي للصراع الكمبودي وتعزز المبادرات والجهود الراهنة التي ترمي إلى التقدم في إطار متماسك صوب غايتنا النهائية وهي تحقيق التسوية السياسية الشاملة .

السيد ترين شوان لانغ (فييت نام) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : تنظر الجمعية العامة من جديد هذا العام بند جدول الأعمال المعنون "الحالة في كمبوتشيا" . ويشارك وفد فييت نام في هذه المناقشة اعتقادا منه أن المناقشة ، في إطار الاتجاه العام صوب التسوية السياسية للصراعات الإقليمية ستشجع الجهود المبذولة وتعطي زخما للتطورات الإيجابية التي حدثت في العام الماضي والتي ساهمت في السعي لإيجاد حل سياسي شامل للمشكلة الكمبودية تقبله جميع الأطراف المعنية ويحقق استتباب السلم والاستقرار في جنوب شرقي آسيا .

إن المسألة الكمبودية ترجع إلى إبادة ثلاثة ملايين نسمة من الكمبوديين في "حقول القتل" على يد نظام بول بوت المعروف باسم كمبوتشيا الديمقراطية خلال ثلاثة

أعوام من حكمه الذي قام على الإبادة الجماعية ، من ١٩٧٥ إلى ١٩٧٨ . وقد أعرب المجتمع الدولي في ذلك الوقت عن خشيته العميقة من أن الأمة الكمبودية لن تتمكن من البقاء لأكثر من بضع سنين إذا ما استمرت الأوضاع على ما كانت سائرة عليه .

وأثناء تلك السنوات نفسها قام نظام بول بوت بالهجمات المسلحة على جيرانه - تايلند ولاوس وفييت نام - وتحملت فييت نام وطأة الجانب الأكبر من تلك الهجمات . وفي عام ١٩٧٨ طلبت فييت نام مساعدة بلدان حركة عدم الانحياز ومجلس الأمن بالأمم المتحدة في محاولة لإقناع كمبوتشيا الديمقراطية بالموافقة على إجراء محادثات معها لتسوية المسائل المتنازع عليها في إطار علاقاتهما الثنائية . لكن كمبوتشيا الديمقراطية رفضت إجراء أية محادثات على الإطلاق وواصلت ارتكاب جرائمها والقيام بعملياتها القتالية المسلحة .

ولقد أثارت عملية الإبادة الجماعية موجة استنكار عامة في شتى أنحاء العالم . وانضم إلى الرأي العام الكثير من رجالات الدول في التوصية بإرسال قوات من العالم الثالث ، على وجه الاستعجال ، للإطاحة بنظام بول بوت الدموي وإنقاذ الشعب الكمبودي ، أسوة بما حدث في حالة بعض الانظمة الوحشية الاخرى .

وفي عام ١٩٨٩ ، أرسلت قوات من المتطوعين الفييتناميين لتحارب في صفوف الشعب الكمبودي من عصابة الإبادة ، مثلما فعلت تماما قوات الحلفاء عندما قاتلت ، في دفاع مشروع عن النفس ، الفاشية الهيتلرية في أوروبا . وبعد ثلاثة أعوام ، أي حين لاحت بوادر أكدت بدء انبعاث الشعب الكمبودي من جديد ، شرعت فييت نام في سحب جزء من قواتها ، سنويا ، حتى ٢٦ أيلول/سبتمبر الماضي ، وهو التاريخ الذي رحلت فيه تلك القوات بالكامل والآن وقد أتمت فييت نام سحب جميع قواتها ، تبقى المسألة التي يتعين حلها هي الحيلولة دون عودة نظام بول بوت الدموي الى كمبوديا .

إن اجتماعي جاكارتا غير الرسميين اللذين ضما قوى الخمير المتعارضتين ومجموعتي دول جنوب شرقي آسيا توصلا بتوافق الآراء إلى نتائج بشأن المسألتين الرئيسيتين المترابطتين والمتعلقتين بحل المشكلة الكمبودية ، ألا وهما انسحاب القوات الفييتنامية من كمبوديا ومنع عودة نظام بول بوت الدموي إليها ؛ ومن المفروض أن يقترن انسحاب القوات الفييتنامية بوقف التدخل الأجنبي بجميع أشكاله والكف عن إمداد الأطراف كافة بالأسلحة من الخارج وكذا منع عصابة بول بوت من شن حرب أهلية وإحلال نظامها الدموي من جديد . والواقع أن المباحثات بين الرئيس هون سن والأمير سيهانوك أسهمت إسهاما مهما في عملية تسوية المسألة الكمبودية .

ولقد أفسحت التطورات سالفة الذكر السبيل لعقد مؤتمر باريس الدولي بشأن كمبوديا . وعلى الرغم من وجود بعض الخلافات فيما يتعلق ، أساسا ، بمسألة ترتيبات لمشاركة السلطة تتضمن إشراك الخمير الحمر ، تمكن المؤتمر من أن يحدد مجالات اتفاق هامة ليرسي بذلك أسسا تتيح سرعة التوصل إلى تسوية سياسية للمشكلة الكمبودية برمتها . ولابد من أن تلقى تلك النتائج المشجعة حفزا مستمرا .

في مؤتمر باريس ، أكد وفد فييت نام التزامه بإيجاد حل سياسي شامل للمسألة الكمبودية يكون من شأنه كفالة السلم والاستقرار الدائمين في كمبوديا وفي جنوب شرقي آسيا ككل . بيد أنه ، نظرا لتعقّد المشكلة ، من رأينا إنه في حين لا يمكن التوصل إلى تسوية شاملة في المستقبل المباشر ، ينبغي أن تجتمع البلدان والأطراف المعنية لتتناول أولا ما يمكن تناوله بغير عقبات ، وبذا يمكن التحرك قدما صوب الحل الشامل في خاتمة المطاف . وهذا ، فيما يبدو لنا ، أكثر النهج البناءة واقعية .

في أعقاب مؤتمر باريس ، تماما كما جاء في الإعلان المشترك الصادر في ٥ نيسان/ابريل ١٩٨٩ عن دولة كمبوديا ، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية . وجمهورية فييت نام الاشتراكية ، انسحبت آخر الوحدات الفييتنامية ، خلال الفترة من ٢١ إلى ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ . وقد جرت تلك المرحلة الأخيرة من الانسحاب تحت إشراف ممثلين حكوميين عن ١٧ بلدا بينها ١١ من بلدان عدم الانحياز ، وثلاثة وفود برلمانية اثنان منها مثّلا بلدين من بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ، وممثلين عن ست منظمات دولية وأكثر من ٤٠٠ صحفي اجنبي وفد معظمهم من الولايات المتحدة ، واليابان وأوروبا الغربية . وعلى ذلك ، فمنذ ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ ، لم يبق في كمبوديا ، بأي شكل من الأشكال من القوات المسلحة الفييتنامية جندي واحد كان أو مستشار عسكري واحد أو أي فرد من العسكريين .

هذه هي الحقيقة التي باتت محل اعتراف وترحيب من الرأي العام العالمي . كما باتت محل اعتراف مؤخرا من جانب ممثلين لهم كلمة مسموعة في بلدانهم ، ومنها بلدان ليس من دأبها أن تنحو إلى محاباة فييت نام بل ولم تتم معها علاقات دبلوماسية بعد . والواقع أن عددا ضئيلا من الناس فقط هو الذي حاول عمدا ، ولأغراض غير شريفة ، أن يشوه الحقيقة ، ويبث الشك ، ويضلل الرأي العام . وقد باءت تلك المحاولة بفشل ذريع عندما ثار غضب ٢٥٠ صحفيا ومراسلا توجهوا إلى الحدود التايلندية - الكمبودية لحضور مؤتمر صحفي كان من المقرر عقده وكان المفروض أن يعرض خلاله "الأسرى الفييتناميون الخمسة الذين وقعوا في الأسر بعد إعلان انسحاب القوات الفييتنامية الكامل" لكن ذلك المؤتمر الصحفي لم يعقد .

وبعد انسحاب القوات الفييتنامية الكامل ، كثّفت عصابة بول بوت الدموية والقوى الاخرى المناوئة عملياتها المسلحة أملا في قلب الأوضاع السياسية والعسكرية السائدة حاليا في كمبوديا . ويعد تصاعد القتال بامتداد الحدود التايلندية الكمبودية مدعاة لقلق الجميع . إذ يخشى استمرار القتال واحتدامه على نحو يفلت معه زمام الامور من التحكم . أما أكثر ما يبعث على الخوف فهو الخطر الماثل في احتمال عودة نظام بول دوت . ومن ثم يغدو وقف الاعمال القتالية ضرورة حتمية ملحة .

وفي هذا الصدد ، نرحب بالمقترح الذي تقدم به ، في ٢٣ أيلول/سبتمبر الماضي ، سعادة السيد شاتيتشاي شونهافان ، رئيس وزراء تايلند ، وهو المقترح الذي يدعو إلى وقف إطلاق النار بين الأطراف الكمبودية وعقد اجتماع غير رسمي للنظر في إنشاء آلية دولية للرقابة والتحقق ، وصولا إلى حل سياسي شامل للمسألة الكمبودية .

وكما نرحب أيضا ، بالبيان المشترك الصادر في ٢٣ أيلول/سبتمبر الماضي عن وزيري خارجية الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة ، والذي يؤكد بوجه خاص أنه :

"من الهام للغاية في هذه المرحلة بذل الجهود لتجنب تصاعد الحرب الاهلية وعودة نظام بول بوت إلى الحكم . وأعلن الجانبان استعدادهما للإعلان مع الدول الاخرى عن وقف اختياري لتقديم المساعدة العسكرية إلى جميع الاطراف الكمبودية كجزء من التسوية الشاملة (A/44/578 ، ص ٩)

إن انسحاب القوات الفييتنامية التام من كمبوديا سوّى واحدة من اثنتين من المسائل الرئيسية ترتبط إحداهما بالاخرى . والمسألة الرئيسية الباقية هي الحاجة إلى منع عصابة بول بوت من شن حرب أهلية ومن إعادة إقامة نظامها القائم على الإبادة الجماعية في كمبوديا . ومع هذا ، فإن بعض الذين قبلوا من قبل نتائج اجتماعي جاكرتا غير الرسميين يريدون الآن أن يمنحوا عصابة بول بوت الابادية صك غفران من جرائمها ويضفوا المشروعية عليها سواء من الناحية السياسية أو العسكرية ، بصرف النظر عن رغبات شعب كمبوديا والاتفاقية الدولية بشأن تحريم وقمع جريمة إبادة الاجناس . فهم يصرون على مشاركة مرتكبي جرائم الإبادة الجماعية في السلطة بحجة أنه بهذا فقط يمكن التحكم في أولئك الإباديين . وهم يرون أن بول بوت وشركاه قد تغيروا ، وأنه ، كيما نتيقن من هذا التغيير ، ينبغي وضعهم موضع الاختبار . فهم يطلبون إعطاء كمبوتشيا الديمقراطية ، التي تضم الخمير الحمر - أو التي يمكن القول بأن الخمير الحمير يسيطرون عليها - ثلاثة أرباع السلطة ، بينما ذلك الكيان لا يسيطر على أي جزء من أراضي كمبوديا . وفي الواقع ، أن ما يريدونه يصل إلى مستوى قلب الحالة السياسية الحقيقية السائدة في الوقت الحاضر رأسا على عقب بشكل يصل إلى القضاء على دولة كمبوديا المسيطرة على البلاد بأسرها .

ولا يسع المرء إلا أن يتساءل في شأن هذه المطالب . ولنسأل أنفسنا عما إذا كان باستطاعة أحد أن يرصد الطريقة التي يدير بها الخمير الحمر مخيمات اللاجئين الخمير على طول الحدود التايلندية الكمبودية . لقد كتبت جين كيركباتريك ، الممثلة الدائمة السابقة للولايات المتحدة لدى الامم المتحدة ، والمعروفة لدى العديدين هنا ، في صحيفة "واشنطن بوست" يوم ١٣ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٩ ما يلي :

"إن الجيش الفييتنامي ، الذي كان العقبة الهامة الوحيدة أمام عودة الخمير الحمر إلى السلطة ، قد أُزيح . والشعب الكمبودي مواجه الآن بتجدد الإبادة الجماعية التي ظلت سمة لحكم بول بوت ،

"فالخمير الحمر يقولون أنهم سيتصرفون على نحو مغاير إذا ما عادوا إلى السلطة . ويقولون إنهم أعادوا نظرا في معتقداتهم وأهدافهم وغيروا

قيادتهم . لكن اللاجئين يقولون إنه في مجتمعات الحدود التي يسيطر عليها الخمير الحمر ، يمارس الخمير الحمر الحكم بالإرهاب كما مارسوه في كمبوديا قبلا ، وأنه بصرف النظر عمن يحمل اسم الزعيم ، لا يزال بول بوت هو صاحب السلطة" (صحيفة واشنطن بوست ، ١٣ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٩ ، صفحة ألف/١٩) .

إن مسألة إقامة سلطة مؤقتة خلال فترة الانتقال بين الانسحاب التام للقوات الفييتنامية والانتخابات العامة مسألة من صميم شؤون كمبوديا الداخلية وهي - بهذا الوصف - مسألة يجب أن يقررها الشعب الكمبودي وهو بمنجاة من تدخل أية بلدان أجنبية وبمنجاة من أي شيء تفرضه تلك البلدان عليه . فما من أحد له الحق في إجبار الشعب الكمبودي على مشاركة السلطة مع مرتكبي جرائم الإبادة الجماعية والمخاطرة بتجربة التعايش معهم .

ومن ناحية أخرى ، إذا ما كان للخلاف على السلطة في كمبوديا أن يُترك ببساطة للأطراف الكمبودية لتحلّه فيما بينها ، في حين تواصل بلدان أجنبية إمداد جميع الأطراف بالمساعدة العسكرية وتواصل معارضة بعضها البعض حول شؤون كمبوديا الداخلية ، فإن ذلك يمكن أن يعتبر وضعا خطرا ، قد يحوّل النزاع الداخلي الكمبودي إلى صراع دولي . ونحن نرى أن أفضل خيار هو تشجيع الأطراف الكمبودية على الجلوس معا لتسوية شؤونها الداخلية مع ضمان ألا تضر التسوية بمصالح أي بلد ، وأن أية حكومة كمبودية مقبلة سوف تنتهج سياسة حياد وتقيم علاقات صداقة مع جميع البلدان . وذلك من شأنه أن يتماشى تماما ومبدأ احترام سيادة كمبوديا ، ومع مصالح الأمن والسلم على المدى الطويل لكمبوديا وللبلدان الأخرى في المنطقة ، ويتواءم مع الاتفاقات التي تسنّى التوصل إليها في اجتماعي جاكرتا غير الرسميين ، ومؤتمر باريس وقمة عدم الانحياز .

إن حركة عدم الانحياز ، في سعيها إلى حل منصف معقول للمسألة الكمبودية ، انتهجت من مبدأ الأمر نهجا بنّاء ، وامتنعت عن تأييد أي طرف ضد أي طرف آخر ، وتركت مقعد كمبوديا شاغرا ، وأصدرت قرارات دعت فيها إلى إجراء حوار بين الأطراف

الكمبودية والبلدان المعنية في منطقة جنوب شرقي آسيا لإيجاد حل للمسألة الكمبودية وإعادة السلم والاستقرار والصداقة والتعاون إلى المنطقة . ومشاريع القرارات بشأن الحالة في جنوب شرقي آسيا - بما في ذلك المسألة الكمبودية ، والقائمة على توافق الآراء بين فييت نام ولاوس من ناحية ، وأعضاء اتحاد أمم جنوب شرقي آسيا الأعضاء في حركة عدم الانحياز من ناحية أخرى ، اعتُمدت في اجتماعات قمة عدم الانحياز السابعة والثامنة والتاسعة . وقد أنشأت الحركة أيضا لجنة عدم انحياز بشأن كمبوديا لتأييد المبادرات التي اتخذتها البلدان في المنطقة والأطراف المعنية . ومن المؤسف أن هذا المحفل لم يتبين هذا النهج .

هناك نقطة بحاجة إلى أن نبرزها هنا . إننا لا نعترف - بل إننا حتى نرحب - بدور الأمم المتحدة في التوصل إلى تسوية بشأن كمبوديا وفي إنشاء آلية رقابة دولية في كمبوديا ، ولكن يشترط مع هذا أن تتخذ الأمم المتحدة موقفا منصفا محايدا تجاه المسألة الكمبودية . لقد أعربنا مرارا عن تقديرنا العميق للجهود الشخصية التي يبذلها الأمين العام للمنظمة والتي يضطلع بها مساعدوه المقتدرون لتشجيع الحوار الرامي إلى التوصل إلى تسوية سياسية للمسألة الكمبودية . وفي باريس ، اتفقت دولتا كمبوديا وفييت نام ، منذ البداية ، على ما اقترحه الأمين العام من إيفاد بعثة تقصي حقائق تابعة للأمم المتحدة إلى كمبوديا ؛ لكن الخمير الحمر عارضوا الاقتراح بصلف ، ثم وافقوا على ذلك بعد أن وقع عليهم ضغط من بلد أجنبي .

ومع هذا ، لا يمكن القول بأن الأمم المتحدة اتخذت موقفا منصفا بشأن المسألة الكمبودية خلال السنوات العشر الماضية . ولم يكن بمحض الصدفة أن هذه المسألة بدأ تسويتها ، وستظل ، في إطار مؤتمر باريس الدولي بشأن كمبوديا ، وليس في إطار الأمم المتحدة . وهذا يمكن تفهمه بسهولة إذا ما وضعنا أنفسنا في موقف الشعب الكمبودي ، الذي يعيش حاليا في الأراضي الكمبودية واقعا بشكل مباشر تحت تهديد شبح قوات بول بوت الإبادية . فكيف يمكن أن يُتوقع من ذلك الشعب قبول دور الأمم المتحدة وآلية دولية للرقابة تحت رعاية الأمم المتحدة في حين صدرت هنا قرارات بشكل متكرر اعترفت

بنظام بول بوت ، واعتبرت الممثلين الحقيقيين للشعب الكمبودي الذين يدافعون عنه ضد تهديد ذلك النظام الشنيع - ممثلين غير شرعيين ، ولم تطالب إلا بانسحاب القوات الفييتنامية ، دون توفير تدابير فعالة للحيلولة دون عودة نظام بول بوت واستمرار إمداد الخمير الحمر بمساعدة عسكرية أجنبية .

إننا مقتنعون بأن الامم المتحدة ستضطلع بدور كبير إذا ما اتخذت قرارات تتماشى والتطورات الإيجابية الناجمة عن اجتماعي جاكرتا غير الرسميين ، والمحادثات بين الرئيس هون سن والامير سيهانوك ، ومؤتمر باريس الدولي بشأن كمبوديا ، واجتماعات قمة عدم الانحياز .

وفي هذا الصدد ، أود أن أدلي ببعض التعليقات بشأن مشروع القرار الخاص بكمبوديا الذي قدمته بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا إلى الدورة الحالية للجمعية العامة .

يجب أن نشير أولا وقبل كل شيء إلى أن مشروع القرار هذا لا يزال ينحو إلى الآراء والمواقف القديمة ، ولا يزال يوفر حماية لمجموعة بول بوت الإبادية . ولا يعبر بطريقة تامة مضمونية عن نقاط الاتفاق والتطورات الإيجابية بشأن المسالة الكمبودية الناجمة عن اجتماعي جاكرتا غير الرسميين ومحادثات هون سن - سيهانوك . فهو مشروع قرار يكشف بالحقيقة - عن السياسة المزدوجة التي تتبعها بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا : فقد اعترفت في اجتماعي جاكارتا غير الرسميين - وفي مؤتمر باريس بوجود القوتين المتعارضتين في كمبوديا ، وكذلك المسالتين الرئيسيتين المرتبطتين الخاصتين بالتسوية السياسية الشاملة بشأن كمبوديا . ومع هذا ، فإنها لا تعترف هنا في هذا المحفل إلا بكمبوتشيا الديمقراطية وترفض دولة كمبوديا رفضا تاما .

إنهم يطالبون بأن تسحب فييت نام قواتها لكنهم يعارضون إقصاء نظام بول بوت للإبادة الجماعية . ومن الواضح أن بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا تحاول الاستفادة من الامم المتحدة لتحويل التسوية التي اقترحت للمشكلة الكمبوتشية في مؤتمر باريس لصالحها .

إن السياسة المزدوجة لبلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ومشروع القرار الذي قدمته لا يعززان بأي حال من الاحوال فرص حل المشكلة الكمبوتشية ولا ينشئان الظروف المؤاتية لاضطلاع الامم المتحدة بدور في هذا الصدد ، بل ، على العكس من ذلك ، يعرقلان السعي إلى حل سليم ويعوقان إمكانية قيام الامم المتحدة بدور هام في أي حل .

لكل هذه الاسباب التي ذكرتها ، الآن ستعارض فييت نام مشروع القرار الذي قدمته أمم رابطة جنوب شرقي آسيا . ونحن نطالب جديا ، جميع البلدان الاخرى أن تتخذ موقفا واعيا يساعد على استمرار الجهود للتوصل إلى حل عادل ومعقول للمسألة الكمبودية ، ويفتح الطريق أمام اضطلاع الامم المتحدة بدورها . ففي ضوء التطورات الإيجابية التي حدثت بشأن المسألة الكمبودية منذ أكثر من عام ، حان الوقت كيما يمنع المجتمع الدولي استغلال الامم المتحدة في ممارسة الضغط على احد الطرفين في المشكلة الكمبودية والتدخل في الشؤون الداخلية للشعب الكمبودي .

لقد انقضت أكثر من ١٠ سنوات ولكن الرعب الناشئ عن الإبادة الجماعية التي ارتكبها نظام بول بوت ضد الشعب الكمبودي لا يزال ماثلا في أذهان المجتمع الدولي . وحتى اليوم لم تتغير بأي حال الطبيعة الوحشية للخمير الحمر . ولا يزال بول بوت ممسكا بزمام السلطة وقواته المسلحة مجهزة ومدعمة ومستعدة لتكرار جرائمها ، وفي حين تعمل قوات بول بوت في الوقت الحالي على جعل الحرب الاهلية أكثر شراسة فإن شبح "حقول قتل" جديدة بات يتهدد الشعب الكمبودي بصورة تزداد وضوحا .

إن الدول الاعضاء في الامم المتحدة وبصفة خاصة الدول الاعضاء دائمة العضوية في مجلس الامن والبلدان التي شاركت في مؤتمر باريس المعني بكمبوديا ، تتحمل بواجب أخلاقي يتمثل في وجوب ايجاد حل للشعب الكمبودي يبعد عنه بشكل نهائي - نظام بول بوت

للإبادة الجماعية . وهذا مطلب يقع في إطار شعور جميع الدول أعضاء هذه المنظمة الدولية الواسعة بالمسؤولية .

السيد كاغامي (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لاكثر من عقد ظلت الحالة في كمبوتشيا موضوع مناقشة في هذه الهيئة ، ولسوء الطالع ، لا يزال حل هذه المشكلة بعيد المنال . وما زال الشعب الكمبودي يعاني من الحرمان الاقتصادي وعدم الاستقرار السياسي ، وما زالت أرواح غالية تفقد كل يوم في غمار قتال متقطع . ومع ذلك ، أمكن إحراز بعض التقدم بفضل الجهود القوية التي تبذلها منذ بداية هذا العام ، البلدان المعنية . وقد أصبحت احتمالات التوصل إلى حل ، أكثر وضوحا الآن .

في بداية هذا العام ، عقد اجتماع جاكرتا غير الرسمي الثاني ، ومع أن الاجتماع لم يتمكن من حسم القضايا على الرغم من جهود البلدان المعنية فقد مهد الطريق للمرحلة التالية من المفاوضات ، في مؤتمر باريس المعني بكمبوديا .

لقد كان مؤتمر باريس الذي عقد في صيف هذا العام واستمر شهرا ، حدثا تاريخيا ، لان الاطراف المشتركة مباشرة والبلدان الاخرى المعنية اجتمعت معا لمناقشة جميع القضايا ذات الصلة والتفاوض بشأنها . ولئن كان المؤتمر لم يؤد إلى التوصل الى تسوية سياسية شاملة ، فقد وقع فيه عدد من التطورات الهامة ، كإرسال بعثة تقصي الحقائق إلى كمبوتشيا بناء على اقتراح الامين العام . وهذا أمر يستحق التقدير ، كما تحقق توضيح الامور بشأن بعض القضايا ، بما في ذلك تحديد خطوط إرشادية عديدة لإعادة بناء كمبوتشيا وإعادة اللاجئين والمشردين بعد التسوية الشاملة .

ومن الاحداث الاخيرة انسحاب القوات الفييتنامية في أيلول/سبتمبر ، وقد شهدنا جميعا هذا الحدث باهتمام بالغ . ولقد يسهم ذلك في إحراز المزيد من التقدم في عملية السلم . بيد أنه من المؤسف أن يجري هذا الانسحاب دون أن تتحقق منه آلية مراقبة فعالة معترف بها دوليا .

وفي ضوء هذه التطورات ، أصبحنا الآن نواجه مرحلة حساسة . واعتقد إننا نحرز تقدما صوب تسوية سياسية شاملة ، لكن كما هي الحال في سباق الماراثون ، كلما

اقتربنا من هدفنا ، ازدادت الصعاب التي يتعين علينا أن نتغلب عليها . ومع ذلك فمهما كانت تلك الصعاب تظل حكومتي عاقدة العزم على التعاون مع البلدان الأخرى المعنية وعلى مواصلة جهودها المخلصة للإسهام في تحقيق تسوية سياسية شاملة .

كان موقف حكومة اليابان دائما هو أن التسوية الشاملة لا يمكن أن تتحقق إلا على أساس العناصر الاربعة التالية : أولا الانسحاب الكامل للقوات الفييتنامية والتحقق من ذلك بآلية مراقبة دولية فعالة معترف بها دوليا ، وفي نفس الوقت منع العودة إلى السياسات غير الإنسانية لنظام بول بوت . ثانيا ، إنشاء آلية مراقبة دولية فعالة معترف بها دوليا في كمبوتشيا . ثالثا ، إجراء انتخابات حرة وعادلة تمكن شعب الخمير من ممارسة حقه في تقرير المصير . رابعا ، إعادة ٣٠٠ ٠٠٠ من المشردين من شعب الخمير الذين لجأوا إلى الحدود التايلندية - الكمبوتشية ، وإعادة بناء كمبوتشيا بعد تحقيق التسوية .

أود أن اركز أيضا على أن أي تسوية شاملة يجب أن تعالج قضية الامن للبلدان المجاورة بالإضافة إلى الامن الداخلي لكمبوتشيا .

ولا سبيل على الإطلاق إلى المغالاة في إبراز أهمية آلية الرقابة الدولية الفعالة . إذ ينبغي لهذه الآلية أن تضمن الامن الداخلي لكمبوتشيا وأن تمنع اندلاع صراع مسلح في كمبوتشيا عن طريق مراقبة وقف إطلاق النار ووقف المساعدة العسكرية لأحزاب الخمير . هذه التدابير من شأنها أن تساعد في منع العودة إلى السياسات غير الإنسانية السابقة لنظام بول بوت ، التي لا يمكن نسيانها .

وبالإضافة إلى هذه المهام ، سيطلب إلى آلية الرقابة الدولية الإشراف على إجراء انتخابات حرة وعادلة . والواقع أن هذه الآلية سيعهد إليها بمسؤوليات جسيمة في كل مرحلة من مراحل عملية السلم . ولذلك ، من الضروري أن تكون آلية المراقبة الدولية عالمية وعادلة ، وأن يتوافر لها قدر كبير من الخبرة والتجربة ، وأن تحظى بتأييد واسع وتدعم بموارد بشرية ومالية واسعة . ومن ثم ، يجب ان تنشأ آلية الرقابة الدولية في إطار الامم المتحدة .

أود هنا أن أذكّر ببيان وزير خارجية اليابان السيد ناكاياما في المناقشة العامة في شهر أيلول/سبتمبر الماضي ، الذي أكد فيه عزم اليابان على أن تنظر بجدية في توفير التعاون المالي والبشري اللازم ، وفي المساعدة على عودة اللاجئين والمشردين وغير ذلك من أشكال الدعم اللازمة لإنشاء آلية الرقابة الدولية .

أما بالنسبة لمسألة الانتخابات العامة فيتعين التوصل الى ترتيب سياسي مؤقت يضمن الاعداد لها وتنفيذها على النحو الواجب . وبما ان إجراء انتخابات حرة وعادلة أهم شرط لتحقيق السلم في كمبوتشيا ، فانه لن تكون هناك تسوية شاملة مالم يتفق على مثل هذا الترتيب . ويحدوني وطيد الأمل في أن تبذل الفئات الخميرية الاربعة كل جهد من اجل تحقيق هذا الهدف .

وأخيرا أود ان اؤكد من جديد على ان مسألة الكمبوتشيين المشردين البالغ عددهم ٣٠٠ ٠٠٠ شخص على طول الحدود التايلاندية/الكمبوتشية والمسائل الوثيقة الصلة باعادة تعمير كمبوتشيا بعد التسوية ينبغي أن تُدرس ضمن اطار أية تسوية سياسية شاملة .

لقد توصل المشاركون في مؤتمر باريس الى بعض المبادئ الاساسية المتصلة باعادة اللاجئين . ومن هذه المبادئ مبدأ يحظى بأهمية خاصة هو أنه يجب ان تحترم جهود الاعادة سلامة وأمن وكرامة شعب الخمير المشرد . ونشاطر في هذا الصدد القلق الذي اعرب عنه الامين العام ازاء عودة عدد من الخمير الى وطنهم دون اية ترتيبات او مشاورات مسبقة .

وقد اقترحت اليابان في المؤتمر ايضا انشاء لجنة دولية معنية باعادة تعمير كمبوديا من اجل توفير الاطار الدولي لانعاش كمبوتشيا فور استتباب السلم . ويسرني ان الاحظ ان هذا الاقتراح لقي الترحيب من جانب المشاركين الآخرين في مؤتمر باريس . واليابان على استعداد للاشتراك مع البلدان المعنية في وضع التفاصيل عندما يحين وقت انشاء هذه اللجنة .

بحث الامين العام في تقريره المشاكل المالية التي تتعرض لها برامج المساعدة الانسانية لكمبوتشيا . وأود ان اؤكد عزم حكومة بلادي على تعزيز تعاونها مع هذه البرامج وان اركز على الحاجة الى ان تستجيب بالمثل جميع الدول الاعضاء الى هذه المشاكل .

وعلينا ألا ننسى أبدا ما ندين به من امتنان للتفاني المخلص الذي أبداه كل من شاركوا في انشطة تقديم المساعدة الانسانية للاجئين . ونشيد بوجه خاص بتايلند على عزيمتها الشجاعة على تخفيف محنة شعب الخمير داخل حدودها .

قبل ان انهي بياني اليوم أود ، باسم حكومة بلادي ، ان اشكر رئيس المؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا ، الدكتور الويس موك ، ورئيسة اللجنة المخصصة ، السفيرة عبسة كلود دياللو ، ممثلة السنغال ، واعضاء مكتب اللجنة المخصصة الآخرين ، على مساهماتهم القيمة سعيا للتوصل الى تسوية شاملة . كما نعرب عن تقديرنا ايضا لما ابداه الامين العام خافيير بيريز دي كوييار وممثله الخاص ، السيد رفيع الدين أحمد ، وموظفوه من حكمة وتفان في جهودهم سعيا إلى تقدم عملية السلام .

وأود الآن ان ادعو جميع الدول الاعضاء الى تعزيز التقدم الذي احرز حتى الآن بالاعراب عن تأييدها لمشروع القرار (A/44/L.23) الذي تقدمه اليابان بالاشتراك مع جيرانها في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا .

السيد دام (شيلي)(ترجمة شفوية عن الاسبانية): في الاسبوع الماضي قال ممثل دولة لها شأنها في العالم ، في معرض اشارته الى بند آخر من بنود جدول الاعمال ، مايلي:

"إن السمة البارزة التي يتميز بها العصر الحالي هي الابتعاد الصادق عن المواجهة والاقتراب من إقامة عالم جديد ، خال من العنف وعدم المساواة والاضطهاد ، ويسوده الاحترام الكامل للقيم الإنسانية العالمية . وفي إطار هذا التفكير السياسي الجديد ، الذي يزداد رسوخا في العالم ، هناك دور رئيسي لمفهوم حرية الخيار الاجتماعي والسياسي - وهو مفهوم سيصبح قاعدة عالمية في الحياة الدولية . وهذا يعني بدوره انه يجب جعل سلوك الحكومات متمشيا مع واقع عالمنا المترابط ، سواء في الشؤون الدولية أو داخل بلدانها ، فيما يتعلق بمواطنيها وبكرامتهم الإنسانية . وقد أصبح الإنكار الاخلاقي للعنف علامة مميزة للحضارة ، وغدا ضرورة ملحة" .

(A/44/PV.49 ، ص ٣١)

ووفد بلادي يؤيد ما جاء في البيان الذي اقتبست منه ويعلق عليه أهمية كبيرة ، ويعتبره صحيحا ومنطبقا بشكل تام على دراستنا الحالية للحالة في كمبوتشيا .

طوال السنوات العديدة الماضية اعربت شيلي عن قلقها تجاه هذا الموضوع ، واليوم تعرب عن نفس القلق . اننا ندين استمرار الانتهاكات التي ترتكب ضد الامة الكمبوتشية ونكرر ان الغزو لا يمكن ان يستمر . ويجب على منظمتنا الا تتهاون في ايجاد حل . ونحن نعتقد ان الظروف الآن مؤاتية للغاية ، لا سيما وان المجتمع الدولي يشهد باهتمام متزايد المنجزات التي تُحقّق من يوم إلى يوم في أنحاء العالم ، حيث نجد الأزمات والحالات التي بدت مجمدة تحسم وحيث يحل الرشاد والحوار محل القوة والبطش .

إن اية ردّة في سلوك الامم يجب أن تكون شاغلا للمجتمع الدولي وأن يرفضها ذلك المجتمع لانها قد تقوض بطريقة ما نمط التعايش الآخذ في فرض نفسه ، وهو نمط يسود فيه الاعتدال والتفاهم على استخدام القوة او التهديد باستخدامها او يحلان محلهما .

إن مبدأي عدم التدخل وعدم استخدام القوة او التهديد باستخدامها دعامتان اساسيتان للسياسة الخارجية لشيلي . ونحن نعلم من تجربتنا مدى أهمية هذين المبدأين ومدى صعوبة الدفاع عنهما ، وبالتالي نعتقد اعتقادا راسخا بان كمبوتشيا يجب ان تتمتع بحقها في ان تكون دولة حرة ذات سيادة ، لانه ليس هناك مكان لسياسات وممارسات الماضي التي ادينت عالميا .

وفي ظل هذه الخلفية ، يؤيد وفد بلادي مطالبة الامم المتحدة بانسحاب جميع القوات المحتلة القائمة باخضاع شعب كمبوتشيا البطل في ظل اشراف ورقابة وتحقق الامم المتحدة .

ونؤيد النداء العاجل الداعي الى ايجاد حل سياسي شامل للمشكلة الكمبوتشية عن طريق إنشاء سلطة مؤقتة قائمة بالادارة والتشجيع على تحقيق مصالحة وطنية تحت رئاسة الامير نوردوم سيهانوك .

ونرحب بالتقدم الذي أُحرز في مؤتمر باريس المعني بكمبوديا في تموز/يوليه وآب/اغسطس من هذا العام ، ونأمل ان نتوصل في المستقبل القريب الى حل شامل يتماشى مع روح عالم اليوم .

ولا يسع وفد بلادي ان يختم بيانه هذا دون الاعراب عن تقديره للجهود التي يبذلها الامين العام للامم المتحدة ، خافيير بيريز دي كوييار ، من اجل حسم هذه المشكلة . ونود ان نشجعه على مواصلة مساعيه هذه وان نتمنى له النجاح في ندائه الموجه الى الاطراف للعمل بنشاط وبحماس أكبر من اجل التوصل الى الاتفاق المنشود . ونود ايضا ان نضم صوتنا الى الاشادة الخاصة الواردة في تقريره بالعاملين باخلاص في الامم المتحدة وغيرها من الوكالات المتخصصة والمنظمات غير الحكومية الذين يضطلعون ببرامج تقديم المساعدة الانسانية في كمبوتشيا ، ، بكفاءة ونجاح كبيرين - كما قال - في ظل ظروف صعبة محفوفة بالمخاطر في كثير من الاحيان .

السيد جايا (بروني دار السلام) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن وقوف المرء على هذه المنصة مرة أخرى ليتكلم عن البند المعنون "الحالة في كمبوتشيا" ولم تمض سوى فترة قصيرة على المؤتمر الدولي الذي عقد في باريس في الفترة من ٣٠ تموز/يوليه الى ٣٠ آب/أغسطس ١٩٨٩ ، يعبر في حد ذاته عن الطابع المعقد لمشكلة كمبوتشيا . فعدم تمكّن مؤتمر باريس من التوصل الى تسوية سياسية شاملة استوجب مناقشة البند مرة أخرى . وكون هذا البند قد ظل مدرجا على جدول أعمال الجمعية العامة خلال السنوات العشر الماضية أمر يمكن أن يغفر لنا رغبتنا في التحرك السريع لانهاء الصراع والترحيب ببزوغ كمبوتشيا جديدة مستقلة ذات سيادة محايدة وغير منحازة .

فنظرا لمناخ الوفاق السائد ورغبة كل الأطراف المعنية في انهاء الصراع وايجاد حل دائم للمشكلة ، راود وفد بروني دار السلام شيء من التفاؤل في أننا ، بعد طول انتظار ، كنا في سبيلنا الى شروع كل الأطراف المعنية في جهود صادقة للتفاوض بغية التوصل الى تسوية سياسية شاملة تكفل احلال السلم والاستقرار في كمبوتشيا وفي المنطقة ككل . وشجعنا على ذلك أكثر الحضور الذي لا تخفى أهميته للدول الأعضاء الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن لأنه كان يعني انها ستمارس تأثيرها على الأطراف المعنية بالصراع الكمبوتشي .

غير أن المؤتمر لم يحرز تقدما إلا في وضع مجموعة واسعة من العناصر اللازمة للتوصل الى تسوية سياسية شاملة . أما السلم ، فمازال بعيد المنال كعهده ، لأن الأطراف المعنية تشددت بصورة واضحة في مواقفها بشأن بعض القضايا الحاسمة . فتلك الأطراف كما لاحظ وزير خارجية بلدي في الخطاب الذي ألقاه أمام الدورة الحالية للجمعية العامة :

"لم تتكلم في مؤتمر باريس لغة المصالحة ؛" (A/44/PV.9 ، ص ٦٧)

وهكذا ، فإنه - بدلا من التوصل الى التسوية التي طال انتظارها - تخوض أطراف الصراع الآن غمار حرب دموية أخرى تضيف مزيدا من البؤس الى حياة الشعب الكمبوتشي

الذي طالت معاناته . ولهذا السبب كان وفدي يأمل أن يتوصل مؤتمر باريس الذي عقد في الآونة الاخيرة الى حل سياسي شامل لا يكفل إنهاء الصراع بين الاطراف فحسب ، بل ويتيح لتلك الاطراف المشاركة في السلطة في اطار رباعي مؤقت . ويؤيد وفدي موقف الامير نوردوم سيهانوك الداعي الى وجوب السماح لكل الاطراف بالمشاركة في الحكومة الرباعية المؤقتة مع ترك النتيجة النهائية للعملية الديمقراطية - المتمثلة في اجراء انتخابات حرة ونزيهة تحت اشراف دولي - تشكل على أساسها الحكومة المقبلة . فلا يحق لأي طرف آخر غير الكمبوتشيين أنفسهم تقرير شكل حكمهم في المستقبل .

إننا نرحب بأي عملية حوار تفضي الى حل سياسي شامل لمشكلة كمبوتشيا . وفي هذا الصدد ، نؤيد تأييدا تاما عمليات الحوار كاجتماعي جاكارتا غير الرسميين اللذين مهدا الطريق للتوصل الى عدة تفاهمات ونهج أساسية ، وعينا بعض العناصر العامة للحل وأوضحا كيفية ترابط تلك العناصر فيما بينها . ونأمل المحافظة على هذا الزخم بغية احراز مزيد من التقدم . ولا ينبغي أن نعلل أنفسنا بآمال عقام أو أن ننخرط في ممارسات لن تزيد الحالة الصعبة والمعقدة بالفعل إلا تفاقما . ونحن نناشد كل الاطراف التحلي بالصدق في هذا الصدد .

إن بروني دار السلام لاتزال مقتنعة بأن الصراع الكمبوتشي لا يمكن حسمه إلا عن طريق تسوية سياسية شاملة . ولابد أن تستتبع تلك التسوية انسحاب القوات الفييتنامية في ظل رقابة واشراف دوليين فعالين ، تملك الامم المتحدة وحدها الآليات والخبرات اللازمة لضمانهما . ومما يؤسف له أن الانسحاب الفييتنامي الذي أعلن اتمامه في ٢٦ أيلول/سبتمبر من هذا العام لم يكن خاضعا لاشراف دولي . ونحن نرى أن من المعقول والمهم أن تضطلع الامم المتحدة بدورها في الاشراف على الانسحاب لأن تدخل القوات الفييتنامية في كمبوتشيا واحتلالها لها هما ، في المقام الأول ، سبب عرض القضية على الامم المتحدة .

ولا يعني ذلك التغاضي عن الفظائع التي ارتكبها النظام الدموي بقيادة بول بوت ، وهي ممارسات وسياسات أدينت عالميا وعن حق . إن من حق المجتمع الدولي أن يضمن عدم عودة نظام بول بوت الى السلطة . ولقد كان موقف رابطة أمم جنوب شرقي آسيا شديد الوضوح بشأن هذه المسألة ، ولهذا السبب ، أوردت في قرار هذا العام وفي قرار العام الماضي عبارة

"عدم العودة الى سياسات الماضي القريب المدانة عالميا" (A/44/L.23 ، الفقرة ٢)

وهي عبارة استخدمت في مشروع قرار هذا العام مثلما استخدمت في قرار العام الماضي . ولكننا لا ينبغي أن نركز على سياسات وممارسات نظام بول بوت وحده . وينبغي أن نوضح أنه أيا كان مدى نبل مزاعم فييت نام عن تدخلها في كمبوتشيا واحتلالها لها ، فإن هذه الاعمال تنتهك بلا ريب المبادئ المكرسة في ميثاق الامم المتحدة . وقد اتخذت الرابطة طوال هذه السنين موقفا ثابتا في تأييد تلك المبادئ والدعوة الى انسحاب القوات الفييتنامية من كمبوتشيا . ونحن نشعر بالارتياح لأن التأييد الدولي لموقف الرابطة ومساعيها يتزايد باطراد ولأنه بدأ يؤتي ثماره بإعلان فييت نام أخيرا - في ٥ نيسان/ابريل من هذا العام - نيتها سحب قواتها في موعد أقصاه أيلول/سبتمبر .

وأود أن استرعي انتباه الجمعية العامة الى مشروع القرار المقدم من الرابطة (A/44/L.23) والمعروض عليها .

بموجب مشروع القرار هذا ، تعرب الجمعية العامة عن الاستياء للتدخل والاحتلال المسلحين الأجنبيين في كمبوتشيا وتعتبرهما السبب في استمرار الاعمال القتالية في ذلك البلد وفي حين تأخذ الجمعية العامة علما بالانسحاب المعلن للقوات الأجنبية من كمبوتشيا ، فإنها تؤكد أن الانسحاب لم يجر التحقق منه في ظل اشراف الامم المتحدة ورقابتها . وبموجب مشروع القرار تذكر الجمعية العامة أنها لاتزال مقتنعة بأنه يجب ، بغية احلال السلم الدائم في جنوب شرقي آسيا والحد من التهديد المحدق بالسلم والامن الدوليين ، ايجاد تسوية سياسية شاملة لمشكلة كمبوتشيا تكفل انشاء سلطة مؤقتة

قائمة بالادارة وتعزيز المصالحة الوطنية فيما بين جميع الكمبوتشيين بقيادة الامير نورودوم سيهانوك . ولم يكن هناك تردد في اضافة العناصر آنفة الذكر الى مشروع القرار أو النص على عدم العودة الى اتباع سياسات وممارسات الماضي القريب المدانة عالميا ، واستعادة وصون استقلال كمبوتشيا وسيادتها وسلامتها الاقليمية ووضعها المحايد وغير المنحاز ، والتأكيد من جديد على حق الشعب الكمبوتشي في تقرير المصير ، وعلى وجوب التزام جميع الدول بعدم التدخل في الشؤون الداخلية لكمبوتشيا في ظل ضمانات فعالة ، باعتبار أن كل هذه العناصر مكونات جوهرية لأي حل سياسي عادل ودائم وشامل للمشكلة الكمبوتشية .

إن مشروع القرار الذين قدمته رابطة أمم جنوب شرقي آسيا مشروع قرار متوازن ويشكل أساس تسوية سياسية شاملة ونزيهة يتعين أن تقبلها الاطراف كلها . إن تأييد المجتمع الدولي طوال السنوات العشر الماضية قد زاد بالفعل من احتمالات السلم . وستتسم نتيجة التصويت غدا بأهمية حاسمة في تحديد ما اذا كان المجتمع الدولي يريد مكافأة فييت نام على أعمالها في كمبوتشيا بانتصار معنوي وسياسي ، أو ما اذا كان يرفض تلك الاعمال التي تشكل انتهاكا سافرا لميثاق الامم المتحدة . لقد أيدت أغلبية أعضاء هذه الهيئة - بالتصويت لصالح مشروع القرار المتعلق بهذا البند في العام الماضي - الجهود الرامية الى انهاء الصراع وتحقيق العدالة للشعب الكمبوتشي ، ونحن نحثها على التصويت هذا العام بنفس الطريقة الايجابية .

في ختام كلمتي ، لا يسعني أن أغفل الاسهام المهم الذي سيسهم به الامين العام السيد خافيير بيريز دي كوييار وممثله الخاص السيد رفيع الدين أحمد في البحث عن حل سياسي شامل لهذه المشكلة . إن مشاركتهما في المؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا شهادة على التزامهما العميق بايجاد حل دائم لمشكلة كمبوتشيا . ولذا فإننا نطلب مرة أخرى الى أعضاء هذه الهيئة تأييد مشروع القرار المتعلق بهذا البند كيما يتسنى لنا أن نجلب السلم للشعب الكمبوتشي* .

---

* تولى الرئاسة نائب الرئيس ، السيد لوهيا (بابوا غينيا الجديدة) .

السيد لي لوي (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية) : منذ احدى عشر عاما قامت القوات الفييتنامية بغزو كمبوتشيا بجيش قوامه ١٠٠ ألف جندي ونصبت نظاما عميلا برئاسة هنغ سامرين ، في محاولة لوضع ذلك البلد تحت احتلالها الذي طال أمده وتنفيذ مخططها المتعمد منذ أمد بعيد لاقامة اتحاد الهند الصينية الأكبر . هذا هو السبب الرئيسي للمسألة الكمبودية . وقد خاضت القوات الوطنية المسلحة والشعب الكمبودي بقيادة الأمير سيهانوك نضالا طويلا ضد العدوان الاجنبي ومن أجل الخلاص الوطني . وهكذا ، يكمن لب المسألة الكمبودية في عدوان فييت نام ومقاومته .

لقد دأبت الأمم المتحدة في كل سنة من سنوات العقد الماضي على أن تدرج على جدول أعمالها للتداول بندا معنونا "الحالة في كمبوتشيا" . وقد أصدرت على مر سنوات عشر متعاقبة قرارات طالبت بإنهاء العدوان الفييتنامي والاحتلال العسكري لكمبوديا وتمكين الشعب الكمبودي من ممارسة حقه في تقرير المصير ، بمنأى عن أي تدخل خارجي ، وفي اطار تسوية سياسية شاملة تعيد لكمبوديا استقلالها وسيادتها وحيادها ووضعها غير المنحاز . لكن السلطات الفييتنامية صمت آذانها عن نداءات المجتمع الدولي العادلة تلك . بل الأدهى من ذلك ، إنها وصفت قرارات الأمم المتحدة بأنها عقبات في طريق تسوية المسألة الكمبودية . وقد اتخذت فييت نام ، بذلك ، موقف النقيض من الغالبية الساحقة للدول الأعضاء في الأمم المتحدة وحالت دون تسوية المسألة الكمبودية حتى يومنا هذا .

على مر سنوات الصراع الكمبودي الاحدى عشر كان الشعب الكمبودي الضحية الأولى ، كما تعرض السلم والاستقرار في منطقة جنوب شرقي آسيا لتهديد خطير . بل وتكبد الشعب الفييتنامي نفسه ثمنا باهظا . وكل شعوب المنطقة تطالب بالازالة السريعة لبؤرة التوتر الاقليمية هذه ، وهو ما تصبو اليه الغالبية الساحقة من الشعوب والبلدان في أرجاء العالم .

لقد تغيرت الحالة في السنوات الأخيرة ، اذ حل الانفراج والحوار تدريجيا محل المجابهة والتوتر . وهذا أيضا هيأ ظروفا مواتية لتسوية المسألة الكمبودية . إن

مؤتمر باريس الذي عقد منذ وقت ليس ببعيد كان بمثابة جهد كبير من قبل المجتمع الدولي في السعي لايجاد تسوية سياسية للمسألة الكمبودية عن طريق المفاوضات . ومما يؤسف له ، أن المؤتمر أخفق في التوصل الى أي اتفاق بسبب تعنت فييت نام وعدم احترامها لمواقف ومقترحات معظم المشاركين في المؤتمر العادلة ، ورفضها الموافقة على انشاء آلية رقابة دولية تحت اشراف الامم المتحدة ، ومعارضتها المتعنتة لأن تشكل - خلال الفترة الانتقالية - حكومة ائتلافية رباعية مؤقتة برئاسة الامير سيهانوك .

إن الحكومة الصينية ، الى جانب سائر البلدان الاخرى التي تناصر العدالة ، ظلت ملتزمة باستمرار بايجاد تسوية شاملة عادلة ومعقولة للمسألة الكمبودية . وتعلن الحكومة الصينية بجلاء ووضوح في العديد من بياناتها مواقفها ومقترحاتها بشأن ايجاد تسوية سياسية شاملة لمسألة كمبوديا ، وتتضمن هذه المواقف والمقترحات جانبين أساسيين أو عنصرين رئيسيين هما : أولا ، يتعين على فييت نام سحب قواتها من كمبوديا تماما وبالكامل وثانيا ، لابد من تشكيل حكومة ائتلافية رباعية برئاسة الامير سيهانوك . ونحن نرى أن هذين العنصرين اللذين يتناول أحدهما انهاء العدوان والآخر ازالة آثاره ، لا ينفصمان ويجب أن يسويا على نحو متزامن .

إننا نرى أن انسحاب قوات فييت نام من كمبوديا يجب أن يكون كاملا شاملا . ويجب ألا يخلف وراءه أشخاصا أو عتادا وألا تكون هناك عودة تحت أية ذريعة . إن الصين تؤيد موقف معظم البلدان المشاركة في مؤتمر باريس القائل بأن انسحاب القوات الفييتنامية يجب أن يجري تحت اشراف دولي تنظمه الامم المتحدة . وأن يكون هذا جزءا لا يتجزأ من التسوية الشاملة . إن رفض فييت نام ، بشتى الذرائع ، لدور الامم المتحدة فيما يتصل بالرقابة الدولية يبين أنها ليست صادقة النية حقا في حل المسألة الكمبودية . وهي تهلل الآن لانسحاب قواتها المزعوم . لكن من الصعب التأكد من صحة ذلك حيث أننا نعلم جميعا أنه لم يكن هناك اشراف دولي صارم وفعال على هذا الانسحاب . وقد قدمت الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية برئاسة الامير سيهانوك ، حقائق عديدة تبين أن الادعاءات الفييتنامية ليست ، في الواقع ، إلا خدعة .

وقد طعن في هذه الادعاءات صراحة عدد من الحكومات وبعض المتحدثين باسم الرأي العام . ومن الواضح ، أن انسحاب القوات الذي أعلنته فييت نام من طرف واحد دون اشراف وتحقق دوليين لا يمكن أن يعد جزءا صالحا من تسوية شاملة .

فما هو شكل السلطة المؤقتة القائمة بالادارة التي يجب أن تنصب في كمبوديا ابان الفترة الانتقالية التي تعقب انسحاب القوات الفييتنامية وقبل اجراء الانتخابات العامة ؟ هذا هو العنصر الاساسي الآخر للتسوية السياسية للمسألة الكمبودية . وفيما يخص هذه المسألة ، أيدنا باستمرار تشكيل حكومة ائتلافية رباعية مؤقتة برئاسة الامير سيهانوك ، لان هذا هو السبيل العملي بالغ الفعالية لضمان السلم وتجنب الحرب الاهلية وتحقيق المصالحة الوطنية في كمبوديا وهذا هو أيضا موقف معظم البلدان المشاركة في مؤتمر باريس . إننا نفضل أن يتولى الامير سيهانوك الرئاسة لانه وطني عظيم يحظى بمكانة مرموقة في الداخل والخارج على حد سواء . وهو أيضا القائد الكمبودي الوحيد المقبول ، حتى الآن ، لدى كل الاحزاب في كمبوديا . إن الضمان اللازم للحفاظ على توازن القوى بين شتى الاحزاب وإعمال حق تقرير المصير للشعب الكمبودي على أساس المصالحة الوطنية لن يتحققا إلا اذا رأس الامير سيهانوك الحكومة الائتلافية الرباعية المؤقتة . ونحن ننادي بتشكيل حكومة ائتلافية مكونة من أربعة أحزاب ، لانه يوجد في كمبوديا أربع قوى سياسية لكل منها قواتها المسلحة الخاصة بها ، وأية محاولة لتمكين حزب واحد من احتكار السلطة أو استبعاد أي حزب يمكن ان يفضي الى حالة خطيرة من الحرب والاضطراب . لقد رفضت السلطات الفييتنامية دوما وجود ائتلاف حقيقي برئاسة الامير سيهانوك وأصرت على استبعاد حزب داخل قوات المقاومة في كمبوتشيا الديمقراطية . وهدفها الاساسي جعل نظام هنغ سامرين/هونغ سين القوة المسيطرة في كمبوديا .

إن السلطات الفييتنامية لم تتمكن - حتى بعد عشر سنوات من الاحتلال العسكري - من سحق قوات المقاومة الكمبودية . وهي تحاول الآن تحقيق هذا الهدف باستخدام أيدي الآخرين من خلال التسوية السياسية . وهذا يوضح تماما أن التسوية السياسية المزعومة

التي تتحدث عنها السلطات الفييتنامية ليست إلا محاولة لابقاء كمبوديا تحت سيطرتها المفروضة بحكم الأمر الواقع وجعل كمبوديا دولة دائرة في فلك فييت نام . وقد رُفضت هذه المحاولة ، لا من قبل حكومة كمبوتشيا الديمقراطية الائتلافية فحسب ، بل ومن جانب المجتمع الدولي . إن موقف فييت نام هذا بعيد كل البعد عن أن يكون مؤديا الى إقرار سلم حقيقي في كمبوديا بل ولا يؤدي إلا إلى تفاقم الحالة المضطربة بالفعل من الحرب المستمرة والقلقلة في ذلك البلد ويشكل بذلك تهديدا لا نهاية له للسلم في جنوب شرقي آسيا والاستقرار في العالم .

وكجارة قريبة لكمبوديا ، تشعر الصين بالقلق البالغ ازاء مستقبل الشعب الكمبودي ومصيره . وهي على استعداد لكي تنضم إلى بقية دول المجتمع الدولي في جهودها المتواصلة سعيا إلى حل دائم عادل وشامل ونهائي للمسألة الكمبودية . لقد احترمت الصين دائما حق تقرير المصير الوطني للشعب الكمبودي ، ونود أن نكرر هنا ، أنه بعد التوصل الى اتفاق شامل بشأن المسألة الكمبودية والانسحاب الفعلي والكامل للقوات الفييتنامية من كمبوديا تحت اشراف الأمم المتحدة ، ستكون الصين على استعداد لأن تتكفل ، مع البلدان الاخرى المعنية ، بالالتزامات الضرورية والانضمام الى أمانة دولية تضمن الوضع المستقل السيادي الحيادي غير المنحاز لكمبوديا المقبلة .

إن المسألة الكمبودية من صنع فييت نام وحدها . ومفتاح الحل السياسي لهذه المسألة بيد فييت نام . ونتيجة لعدم اخلاص السلطات الفييتنامية إلى يومنا هذا ، ظلت هناك عقبات خطيرة تعترض عملية التوصل الى تسوية سياسية شاملة للمسألة الكمبودية . ومازال الشعب الكمبودي يعاني ، وهو في مسيس الحاجة الى تعاطف المجتمع الدولي ودعمه . وتعرب الحكومة الصينية عن بالغ تقديرها للجهود القيّمة التي بذلتها الدول الاعضاء في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا بشأن هذه المسألة . ويحدونا الأمل في أن يواصل المجتمع الدولي والأمين العام متابعة الحالة في كمبوديا . كما نأمل أن تعتمد الجمعية العامة في دورتها الحالية مشروع القرار الذي قدمته الدول أعضاء رابطة أمم جنوب شرقي آسيا وعدة بلدان أخرى بغية التوصل الى تسوية شاملة دائمة وعادلة للمسألة الكمبودية .

السيد فليمنغ (سانت لوسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : على مدى الأعوام العشرة الماضية ، وقف المجتمع الدولي الى جانب الدول أعضاء رابطة أمم جنوب شرقي آسيا في جهودها الرامية الى وضع حد لسفك الدماء في كمبوتشيا وايجاد حل دائم وعادل يعيد الاستقلال الى كمبوتشيا ويسمح لها بالعيش في سلم مع نفسها ومع جيرانها .

إن كمبوتشيا بلد يبعد جغرافيا عن أغلبية الدول أعضاء الأمم المتحدة . ومعظمنا لم يزر كمبوتشيا أبدا . لكن المبدأ الذي يكمن في المشكلة الكمبوتشية هو

أحد أهم المبادئ الأساسية في القانون الدولي . وهو مبدأ وارد في صلب الميثاق . وأعني به مبدأ تقرير المصير .

لقد تعرّض حق كمبوتشيا الثابت في تقرير المصير للانتهاك بالتدخل العسكري لقوات أجنبية وبالاحتلال العسكري . وقد أقامت تلك القوات الأجنبية حكما عميلا لها . وهذا أمر مرفوض تماما ويعدّ انتهاكا خطيرا لميثاقنا . فتقرير المصير واحترام الميثاق يشكلان الأساس الذي يستند اليه أمن أغلبية الدول الصغيرة والضعيفة الأعضاء في الأمم المتحدة ، ولهذا ، كان تهديد أمن كمبوتشيا تهديدا لأمننا جميعا . فانتهاك القواعد الأساسية للقانون الدولي دون عقاب ، لا مؤدى له إلا إضعاف الحماية التي يوفرها القانون الدولي لنا جميعا . وهذا هو السبب في أن أغلبية ساحقة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة صوتت دائما لصالح قرار الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا بشأن المشكلة الكمبوتشية .

هناك توافق آراء دولي بأن الحل العادل والدائم الوحيد للمشكلة الكمبوتشية يجب أن يتمثل في تسوية سياسية شاملة تعالج الجوانب الخارجية والداخلية للمشكلة بطريقة متكاملة . ويتعين على المجتمع الدولي أن لا يكرر الأخطاء التي وقع فيها في مناطق أخرى من العالم ، حيث أدى انسحاب القوات الأجنبية دون التوصل الى تسوية داخلية إلى استمرار سفك الدماء . وفي هذا الصدد ، يجب علينا ألا نخذل الشعب الكمبوتشي .

تشتمل أي تسوية شاملة على عنصرين ، كلاهما ينبغي توفيره إن كان لكمبوتشيا أن تستعيد حقها في تقرير المصير . الأول ، بطبيعة الحال ، هو الانسحاب الكامل المتحقق منه لكل القوات الأجنبية . ويظل هذا عنصرا أساسيا . وفي أيلول/سبتمبر من هذا العام ، أعلن الفييتناميون أنهم سحبوا كل قواتهم من كمبوتشيا . وقد كان ذلك الانسحاب الثامن الذي أعلنت عنه فييت نام خلال بضع سنوات . وكغيره من الانسحابات المعلنة ، لم تقم أي وكالة دولية ذات مصداقية بالتحقق منه ، ولم يجر في اطار تسوية سياسية شاملة .

هناك حاجة إلى هيئة دولية ذات مصداقية لمراقبة انسحاب الفييتناميين والتحقق منه لضمان أن كل القوات الفييتنامية قد رحلت بالفعل . وهناك توافق آراء دولي بأن الامم المتحدة وحدها هي التي لديها الهيبة والنفوذ والخبرة لكي تشرف على آلية مراقبة دولية محايدة وفعالة وموثوق بها لكمبوتشيا وتديرها . وقد اعتُرف مؤخرا بالاسهام الفعال في السلم والامن الدوليين الذي قدمته قوة الامم المتحدة لصيانة السلم بمنحها جائزة نوبل للسلام في عام ١٩٨٨ .

وعلينا أيضا التزام بأن نساعد شعب كمبوتشيا لانهاء الصراع في بلده عن طريق تسوية داخلية . فهذا الصراع نتيجة مباشرة للتدخل الفييتنامي في كمبوتشيا .

ومن ثم ، فإن على فييت نام التزاما أخلاقيا وسياسيا بأن تزيل آثار تدخلها في كمبوتشيا عن طريق اجراء تسوية سياسية شاملة تتيح للشعب الكمبوتشي أن يمارس بحرية حقه في تقرير المصير . فطالما ظل نظام نصّبه التدخل الخارجي قائما في بنوم بنه ، ستظل المبادئ الاساسية للقانون الدولي ، بل ومبادئ ميثاق الامم المتحدة ذاته منتهكة .

ولهذا ، يجب أن تتضمن التسوية الداخلية ، بين ما تتضمنه من أمور ، الوفاق الوطني بين جميع الاطراف الكمبوتشية بزعامة صاحب السمو الملكي الامير نوردوم سيهانوك ، وبالطبع ممارسة شعب كمبوتشيا لحق تقرير المصير عن طريق انتخابات ديمقراطية عادلة وحرة . ولا يمكن استبعاد أي طرف كمبوتشي من هذه العملية دون المخاطرة بإطالة أمد النزاع . وهناك توافق دولي في الآراء على أن الامير سيهانوك هو وحده الذي يتمتع بالمكانة والسلطة المعنوية اللتين تمكنانه من اجراء مصالحة بين الشعب الكمبوتشي بل وجميع الاطراف الكمبوتشية . وفي تقديرنا أن الامير سيهانوك وطني عظيم يستحق التأييد من جانب المجتمع الدولي .

خلال هذا العام ، وقعت تطورات هامة ، اذ عقد اجتماع جاكرتا غير الرسمي الثاني في شباط/فبراير ، والمؤتمر الدولي المعني بكمبوديا في باريس اللذان ساهما في دفع عملية السلام الى الامام . وكان التأييد الساحق الذي لقيته قرارات رابطة أمم جنوب شرقي آسيا بشأن كمبوتشيا على مدى السنوات العشر الماضية الاداة الفعالة في تحريك الامور صوب هذه التطورات . وتعتقد سانت لوسيا أننا بتنا نقف على اعتاب تسوية شاملة . وسيشكل استمرار الدعم من جانب المجتمع الدولي في الدورة الرابعة والاربعين للجمعية العامة عاملا أساسيا في تحقيق تسوية سياسية شاملة حقيقية تضع حدا للمعاناة الطويلة التي عاناها الكمبوتشيون ، تسوية تحقق السلم الدائم والعادل لذلك البلد المنكوب . وستواصل سانت لوسيا تأييد قرار رابطة أمم جنوب شرقي آسيا حتى يتحقق ذلك السلم العادل الدائم في كمبوتشيا . ونحن نحث البلدان الاخرى على أن تفعل ذلك هي أيضا . فلا ينبغي لنا أن نتوانى في دعمنا للشعب الكمبوتشي ، بل ولرابطة أمم جنوب شرقي آسيا في هذه اللحظة الحاسمة .

السيد هوك (الجمهورية الديمقراطية الالمانية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن التحسن الواضح الحالي في المناخ الدولي والتقدم الذي أحرز في مجال البحث عن حلول سياسية للمنازعات الإقليمية ، أمران مرتبطان ارتباطا وثيقا . فالملاحظ ، من ناحية ، أن الاتجاهات الايجابية التي باتت تسود العلاقات الدولية والتي نشأت أساسا نتيجة للنهج الجديد للاتحاد السوفياتي قد أثرت تأثيرا ملموسا على التسوية السلمية للمنازعات الراهنة . ومن ناحية أخرى ، يؤدي التقدم في حل المنازعات الى تقوية الاتجاهات المشجعة في العلاقات الدولية ، ويعزز التحول من موقف المواجهة الى وضع التعاون والانفراج .

تثمن الجمهورية الديمقراطية الالمانية التقدم الذي أحرز حتى الآن في التسوية السلمية للمنازعات الاقليمية ، سواء في الجنوب الافريقي أو في الخليج الفارسي أو في أمريكا الوسطى . ونحن مقتنعون بأنه لا يوجد بديل منطقي مبن على أساس سليم لهذا النهج بالرغم من جميع المشكلات التي مازالت قائمة في تلك المناطق .

وموقف بلادي هذا ينسحب أيضا على تسوية المشكلة الكمبودية . فالجمهورية الديمقراطية الالمانية تعتقد أنه قد تحقق تقدم لا يستهان به هذا العام صوب تسوية هذه المسألة ، ويشمل هذا التقدم نتائج الاجتماع غير الرسمي الذي عقد في جاكارتا في شباط/فبراير الماضي ، والمؤتمر الدولي المعني بكمبوديا الذي عقد في باريس في آب/أغسطس الماضي ، وأخيرا وليس آخرا ، انسحاب القوات الفييتنامية في أيلول/سبتمبر الماضي . وبهذا الانسحاب للقوات ، برهنت حكومة جمهورية فييت نام الاشتراكية على حسن نواياها وعلى موقفها البناء تجاه تسوية المشكلات المتعلقة بكمبوديا .

بعد مغادرة المتطوعين الفييتناميين للبلاد ، زادت قوات المعارضة المسلحة من محاولاتها لحل مسألة كمبوديا لصالحها بالوسائل العسكرية . وذلك يبين أن تلك القوات غير راغبة حقا في ايجاد تسوية سلمية تأخذ في الحسبان مصالح شعب ذلك البلد .

إن المطلوب هو ايجاد تسوية سياسية شاملة للمشكلة ، الأمر الذي اتفق عليه كل من المشتركين في اجتماع جاكرتا غير الرسمي وفي مؤتمر باريس .

وقد أكد مؤتمر باريس أن انسحاب القوات الأجنبية هو الشرط المسبق الأول لتحقيق هذه التسوية . وأن وقف أي مساعدات عسكرية أجنبية للفصائل الكمبودية ينبغي أن ينظر اليه أيضا كخطوة ايجابية لازمة في هذا الاتجاه .

ولهذا ، ترحب بلادي بالبيان الصادر عن وزيري خارجية الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة في اعلانهما المشترك في ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ والذي يعرب عن استعدادهما :

"للإعلان ، مع الدول الأخرى ، عن وقف اختياري لتقديم المساعدة العسكرية الى جميع الأطراف الكمبودية كجزء من التسوية الشاملة" (A/44/578 ، المرفق ص ٩)

ويتمثل الشرط الضروري الثاني للتسوية الشاملة ، في رأينا ، في توفير الضمانات التي تحول دون وصول جماعة بول بوت الى الحكم ثانية . وقد اتفق المشاركون في مؤتمر باريس على هذا الموضوع أيضا ، وهذا أمر منطقي في ضوء الجرائم الوحشية التي ارتكبها ذلك النظام ، فيما بين عامي ١٩٧٥ و ١٩٧٨ ، في حق شعب كمبوديا .

وتؤيد الجمهورية الديمقراطية الالمانية الجهود المبذولة حاليا لضمان استئناف عملية المفاوضات . وفي نفس الوقت ، يرى وفدي أن الجوانب الداخلية لمشكلة كمبوديا ينبغي أن يحلها الشعب الكمبودي نفسه ، دون أي تدخل من الخارج . وهناك اقتراحات بناءة في هذا الصدد طرحتها الحكومة الكمبودية برئاسة رئيس الوزراء هون سين . والمهم هو تسوية الجانب الداخلي للمشكلة بما يضمن ممارسة الشعب الكمبودي لحقه السيادي في تقرير المصير بغية اختيار نظامه السياسي واختيار أعضاء البرلمان والحكومة عن طريق انتخابات عامة حرة وديمقراطية .

واقترحت حكومة كمبوديا انشاء مجلس أعلى للمصالحة الوطنية ينبغي أن يتشكل من ممثلي الجانبين ، وهما دولة كمبوديا وكمبوتشيا الديمقراطية . وعلى هذا المجلس أن يراقب عملية اجراء الانتخابات العامة بغية إقامة برلمان وطني وحكومة وطنية لذلك البلد .

وتؤيد الجمهورية الديمقراطية الالمانية هذه المبادرة لأن من شأنها أن تعزز فرص التوصل الى حل سياسي شامل لمسألة كمبوديا . ويرى وفد بلدي أن الامم المتحدة يمكن أن تسهم في ذلك باعتماد قرار بنّاء بتوافق الآراء يعبر عن الواقع السياسي الحالي في كمبوديا .

إلا أنه مما يؤسف له أن مشروع القرار الذي طرحه مقدموه في الوثيقة A/44/L.23 لا يلبي هذه التوقعات . فهو لا يبين بشكل كاف التقدم الذي أحرز في سياق البحث عن حل سياسي خلال هذا العام ، كما أنه يغفل الواقع الذي بزغ في كمبوديا . لذلك لا يستطيع وفد بلدي تأييد مشروع القرار هذا .

وختاما ، اسمحوا لي أن أعرب عن اقتناعنا بأن الاحساس بالتعقل والواقعية من جانب كل الأطراف سيسود أيضا في حل مشكلة كمبوديا . وكلما حدث ذلك بشكل أسرع كان أفضل للشعب الكمبودي نفسه ، بل ولكل الشعوب الأخرى في الهند الصينية ، التي تريد أن تعيش في سلم دون التعرض للتهديدات التي يشكلها الصراع الذي تتوقد جذوته تحت السطح في تلك المنطقة .

السيد المخيني (عمان) : لقد تابع وفد بلادي البيانات التي ألقيت منذ افتتاح دورتنا الحالية ، ولاحظنا أن تلك البيانات عبّرت عن الرغبة الدولية لتسوية النزاعات والمشاكل المطروحة والتي لاتزال بدون حل . ونرى أن تلك الرغبة جاءت كنتيجة حتمية لاهتمام المجتمع الدولي ، وقد عززها الانفراج الذي طرأ مؤخرا على العلاقات بين الدولتين العظميين . وكذلك بزوغ فجر جديد من العلاقات بين الامم .

إن مشكلة الشعب الكمبوتشي تضاف الى قائمة مآسي الشعوب التي تعاني من القهر والطرد والتشرد القسري نتيجة تسلط قوة خارجية على ارادتها وحرمانها من أبسط

الحقوق التي أقرتها الديانات السماوية والشعب الكمبوتشي لايزال يعاني من وطأة التشرد والحرمان وعدم تحقيق أهدافه وطموحاته في وطنه رغم قرارات الامم المتحدة والارادة الدولية . ونرى أن دور الجمعية العامة هذه يجب أن يكون العنصر الفعال والدافع للتوصل الى حل شامل وحقيقي يخفف من المعاناة الطويلة للشعب الكمبوتشي .

إن جهود الامين العام ومطالبة الجمعية العامة القوات الأجنبية بالانسحاب من كمبوتشيا بدءا من عام ١٩٧٩ جاءت لكون المشكلة عنصرا من عناصر زعزعة الامن والاستقرار الدولي ، ولكونها أيضا مسألة تسبب قلقا انسانيا خطيرا حيث الاحوال المتردية في الداخل ، اضافة الى هجرة وتشرد مئات الالاف من الشعب الكمبوتشي الذي يعاني من عدم الاستقرار النفسي ، وكذلك الانتهاكات المستمرة لحقوقه وحريته والمحن والمتاعب التي لا ترضي الانسانية .

إن حكومة سلطنة عمان تشيد بالجهود التي تبذلها بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا والهادفة الى ايجاد الحل المشرف للمشكلة وبالاخص جهود اندونيسيا من خلال اجتماع جاكرتا الاخير . كما كنا نستبشر خيرا بنتائج المؤتمر الدولي المعني بالقضية الكمبوتشية الذي عقد مؤخرا في باريس . وكانت لدينا الثقة من أن نتائج المؤتمر ستكون بداية لحقبة جديدة للشعب الكمبوتشي حتى يتسنى له اسدال الستار على الماضي والشروع في إعادة بناء بلده في ظل الحكم الذي يرتضيه لنفسه . وعلى الرغم من تعثر مؤتمر باريس ، إلا أنه ينبغي الاعتماد على أسلوب الحوار للتوصل الى الحل السياسي للمشكلة . ونشيد بدور كل من اندونيسيا وفرنسا في الجهود التي تم بذلها لتحقيق الحوار بين الاطراف .

لقد دأبت حكومة بلادي ، سلطنة عمان ، على تبني كافة القرارات التي تصدرها الامم المتحدة حول القضية الكمبوتشية . وهي تؤيد كل الجهود التي تبذلها الدول المحبة للسلام ، الرامية الى ايجاد الحل المشرف للقضية . كذلك ضمت صوتها الى كل الاصوات المنادية بالانسحاب الاجنبي من كمبوتشيا تحت اشراف الامم المتحدة ، ووقف التدخل الخارجي في أية تسوية سياسية للمشكلة ، وتشكيل حكومة رباعية مؤقتة برئاسة

الأمير سيهانوك تتولى مسؤولية الانتخابات العامة تحت رقابة دولية وتكون النواة الحقيقية لحكومة ترضي الشعب الكمبوتشي ، وتؤمّن عودة اللاجئين الى ديارهم بشرف وأمان ، وتجري تسوية داخلية تقوم على أساس المصالحة الوطنية من أجل بناء الثقة بين الأطراف في الحل السياسي الشامل للمشكلة الكمبوتشية ، بما يترتب على ذلك من آثار على السلم والأمن والاستقرار لشعوب منطقة جنوب شرق آسيا .

وفي هذا المقام يؤيد وفد بلادي باسم حكومته جهود الأمين العام للأمم المتحدة واهتمامه بالحالة الراهنة في كمبوتشيا ، كما أن تأييد السلطنة لتلك الجهود سوف يبقى مستمرا من خلال تبني مشاريع القرارات الخاصة بالحالة في كمبوتشيا حتى يتم تحقيق تسوية شاملة وعادلة ودائمة طال انتظار الشعب الكمبوتشي لها .

السيد باتيوك (جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة شفوية عن الروسية) : في العام الذي انقضى منذ المناقشة الأخيرة بشأن كمبوديا في الجمعية العامة للأمم المتحدة أحرز بعض التقدم صوب تسوية المسألة الكمبودية ، ففي المؤتمر الدولي المعني بكمبوديا الذي عقد في باريس في صيف هذا العام برئاسة فرنسا واندونيسيا ، أمكن التوصل الى اتفاق بشأن عدد كبير من المسائل . وبذلك أرسيت الأسس اللازمة لتحقيق تسوية سياسية شاملة وسريعة في كمبوديا . وعلاوة على ذلك ، لاحظ المؤتمر أنه لم يكن هناك آنئذ أي سبيل ممكن للتسوية ، ولذا تقرر تعليق أعمال المؤتمر . وبطبيعية الحال لا يمكن اعتبار أربع اسابيع فترة طويلة بما فيه الكفاية . فالمشاكل التي تراكمت على مدى ٢٠ سنة من الصراع في ذلك البلد لا يمكن حلها بسهولة خلال شهر واحد . ومع ذلك ، أمكن الاهتداء الى السبيل الذي يمكننا من خلاله التوصل الى تسوية شاملة ودائمة .

إن وفد جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية يؤيد أي شكل من أشكال الحوار قد يساعد في بلوغ هذه الغاية . وقد طلب الى الجمعية العامة أن تؤيد وتعزز النتيجة الايجابية لمؤتمر باريس بغية احلال السلم الدائم وتحقيق الوئام الوطني في كمبوديا .

ومن الضروري بوجه خاص التأكيد على انه نتيجة لتنفيذ القرار الداعي الى الانسحاب الكامل للقوات الفييتنامية من كمبوديا ، نشأت حالة جديدة تماما وتحققت الشروط المسبقة العملية من أجل إيجاد تسوية سلمية للمشكلة الكمبودية . وفي هذا المقام ، يتسم بذل مزيد من الجهود المستمرة من جانب المشاركين في الحوار الداخلي في كمبوديا بأهمية كبرى من أجل تحقيق عملية المصالحة الوطنية في كمبوديا . ويتضح الطريق الى الأمام ، ويتسم بسهولة أكبر ، من خلال النقاط المحددة في الاتفاق الذي أسفرت عنه الجولتان الأولى والثانية من اجتماعات جاكرتا غير الرسمية ومن الاجتماعات الثنائية والمتعددة الأطراف بين الفئات الكمبودية .

ونحن مقتنعون بأنه لا توجد عقبات كأداء تعرقل إيجاد حلول مقبولة إذا استرشدنا بمصالح الشعب الكمبودي . وفي سعينا الى الحل الدائم ، لا يحق لأحد ان ينسى ملايين الأرواح التي أزهقها نظام الإبادة الجماعية .

والغرض النهائي للمجتمع الدولي يتمثل في التسوية السياسية الشاملة للصراع ، مما ينقذ الشعب الكمبودي من أوجه الحرمان التي اقترنت بالتدخل الخارجي والنزاعات الداخلية التي أشعلتها . إن حل الجوانب الخارجية على نحو عاجل سيساعد على تقدم المفاوضات الجارية داخل كمبوديا ، مما سيقربنا من تحقيق أهدافنا النهائية المتمثلة في تحقيق المصالحة الوطنية وبدء حياة سلمية وبناءة على أرض كمبوديا .

وكما أكد هن سن رئيس مجلس وزراء كمبوديا ، فإن عدم إحراز تقدم في الحالة الداخلية يعزى الى المواقف التي اتخذها الخمير الحمر ، الذين كانوا يحاولون حل المشكلة بالوسائل العسكرية والاستيلاء على السلطة مرة أخرى في البلاد . إن إحدى المهام الرئيسية الملقاة على عاتق المجتمع الدولي تتمثل في منع اندلاع الحرب الأهلية ومنع عودة نظام الإبادة الجماعية الى السلطة في كمبوديا ، وإنهاء المساعدة العسكرية الأجنبية لأحزاب الخمير المتناحرة ، وضمان مركز كمبوديا كدولة مستقلة محايدة وغير منحازة .

وحتى الآن تراكمت لدى المجتمع الدولي بعض الخبرة في تسوية المراعات الإقليمية . وتبين هذه الخبرة ان الأمم المتحدة يمكنها ان تلعب دورا أكثر فعالية إذا اعتمدت الجمعية العامة في دورتها الحالية قرارا بتوافق الآراء يتعلق بكمبوديا يعكس حقائق عصرنا . ولكن لن يتسنى تحقيق ذلك إلا إذا تمسك قرار الجمعية العامة بهدف تعزيز التحركات الإيجابية في الحوار بين الفئات الكمبودية وفي عملية المفاوضات واستهدف تعزيز مساهمة المجتمع الدولي في إزالة بؤرة التوتر هذه في جنوب شرقي آسيا .

ومع ان حل المشكلة يعتمد في نهاية المطاف على أطراف الصراع ، إلا أن الأمم المتحدة يمكنها ان تلعب دورا حفازا في هذا المجال . فالأمم المتحدة يمكنها ، عن طريق أعمالها ، ان تيسر التسوية وان تعجل بها ، او ، على العكس من ذلك ، إحباطها . ولسوء الطالع ، ان المشاركين في تقديم مشروع القرار بشأن هذا البند يفضلون ، لسبب ما ، الخيار الأخير . وإن محاولاتهم في ظل الأوضاع الدولية الجديدة ، لتقديم حل فات أوانه أساسا ، من أحشاء صراع انقضى عهده ، لا تجد منا أي دعم او فهم . وإن الحالة الجديدة في كمبوديا وحولها تتطلب نهجا مبتكرا ، غير مثقل بأعباء قوالب الماضي . ويؤيد الوفد الأوكراني التخلص من عناصر المواجهة في جوانب هذه المسألة قيد المناقشة .

ونحن مقتنعون بأن تسوية قيمة للمسألة الكمبودية ستفتح الطريق الى تحويل جنوب شرقي آسيا الى منطقة سلم ، وحرية وحياد - وكل الدول لها مصلحة في ذلك . ونطالب الأطراف الكمبودية ببذل جهود إضافية مستمرة لتعزيز المصالحة الوطنية ، وبالتسامح ، والواقعية واتباع نهج بناء . ونطالب المجتمع الدولي بالسماح للشعب الكمبودي ذاته ، من خلال الخيار الديمقراطي ، بأن يقرر مستقبل كمبوديا المستقلة والمحايدة وغير المنحازة ، وان يحترم ذلك الخيار لصالح السلم والاستقرار في كمبوديا وفي منطقة جنوب شرقي آسيا برمتها .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٢٥